الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

إعداد

د/ محمد حفني خلف زيد

أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع،

كلية البنات الإسلامية بأسيوط،

جامعة الأزهر، مصر

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المراة المعنفة زواجيا

مدحت حفني خلف زيد

قسم الخدمة الإجتماعية وتنمية المجتمع، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.

البريد الإلكتروني: medhathefny.2178@azher.edu.eg

المستخلص:

استهدفت الدراسة تحديد مستوي الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية كتعبير عن طريق ورؤية استشرافية محدده لما يتم اختياره من أدوات ومدخلا لفهم ما يقدم لتحقيق ذلك من برامج لتمكين المراة المعنفة زواجيا، وعليه اكدت نتائج الدراسة، ان مستوي الأساليب التخطيطية (الوقائية – العلاجية – الانمائية) المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجيا (متوسط)، وان مستوي برامج التمكين (الاجتماعي– السياسي– القانوني– الاقتصادي– التعليمي– الصحي– النفسي) المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا (متوسط)، وكذلك علي وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين الاساليب التخطيطية وتمكين المرأة المعنفة زواجيا، والدراسة تنتمى لنمط البحوث الوصفية التحليلية التى اعتمدت على استخدام منهج المسح الإجتماعي بنوعية الشامل والعينة لجمع البيانات من (٧١) عضوا من أعضاء مجالس الادارة والعاملين، و(١٦٩) من النساء المعنفات زواجيا المستفيدات من برامج هذه المنظمات، كما توصلت الدراسة لبعض المؤشرات المستخلصة لتفعيل الأساليب التخطيطية المستخدمة بهذه المنظمات، وبرامج التمكين المقدمة بها للمرأة المعنفة زواجيا، وتدعيم المقترحات، ومواجهة المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: التخطيط، الأساليب التخطيطية، التمكين، المرأة المعنفة زواجيا، المنظمات غير الحكومية.

Planning Methods As an Approach to Empowering Women Subjected To Marital Abuse

Medhat Hefny Khalf Zaid
Department of Social Service and Community Development, Islamic Girls College, Al -Azhar University, Assiut, Egypt.
Email: medhathefny.2178@azher.edu.eg

Abstract:
The study targeted the level of planning methods used in Non Government organizations as an expression through a specific advisory vision of what is chosen from tools and entrance to understand what is provided to achieve this from the programs To empower the battered woman in marriage, and accordingly the results of the study confirmed that the level of planning methods (preventive-therapeutic- developmental) used to empower the battered women (average), and that the level of empowerment programs (social- political- legal- economic- educational- psychological) provided to the exile women (average), as well as on the existence of a statistically associated relationship between planning methods and empowerment Outstanding women, marriage, and an analytical descriptive study, depended on the use of the social survey approach by the quality of the comprehensive and the sample to collect data from (71) members of the boards of directors and workers, and (169) women who are enforced marriage beneficiaries of the programs of these organizations, and the study also reached some indicators to activate the planning methods used in NGOs, and the enabling programs provided to the women who are violence in marriage, and to support the proposals, and to confront the obstacles that prevent this from being achieved.

Keywords: Planning, Planning Methods, Empowerment, Married Woman, Marriage, Non-Government Organizations.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

تعتبر الاسرة المجتمع الإنساني الأول الذي ينشأ فيه الأفراد، والكيان الهام في بناء المجتمع للأعداد والتنشئة ونقل التراث من جيل لآخر، ولا تزال الأسرة تمثل الحصن الأخير من حصون الأمة والذي يمكن أن يحمي مقوماتها وهويتها، لذلك فإن الانتصار للأسرة والإعلاء من شأنها وحمايتها لهو من أوجب الواجبات التي تقع على عاتق الأفراد والجماعات والمؤسسات وذلك للمكانة الكبيرة للأسرة في بناء المجتمع(المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ٢٠١٥، ص١٨)، إلا أنه ومع تطور المجتمع وتعقد الحياة بدت ظاهرة العنف الزوجي تتسارع بمعدلات خطيرة وتهدد كيان الأسرة المصرية (دشاش، ٢٠٠٦، ص٦)، ولقد أشارت تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن نحو ٧٣٦ مليون امرأة على مستوى العالم يتعرضن للعنف في حياتهم سواء على يد الزوج أو غيره، وأن حوالي ثلث النساء تقريبًا بنسبة ٢٧٪ممن تتراوح أعمارهم من ١٥ وحتى ٤٩ عام ممن سبق لهم الزواج تعرضوا للعنف، كما رصدت نتائج مسح صحة الأسرة المصرية لعام ٢٠٢١م، والمرتبطة بالعنف من الزوج علي السيدة المتزوجة أو السابق لها الزواج في الفئة العمرية من١٥حتى٤٩عام، أن نسب العنف بلغت ٣١٪من النساء المتزوجات واللاتي تعرضن لنوع واحد على الأقل من أنواع العنف على يد أزواجهم، ونظرًا لأن العنف ضد المرأة بشكل عام والمتزوجة على وجه الخصوص أصبح من القضايا والإشكاليات المؤثرة على استقرار وأمن وسلامة الأسر والمجتمعات، فقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بتناول الظاهرة وابعادها والحلول المختلفة لمواجهتها أو الحد منها، ومنها دراسة المجلس القومي للمرأة عن **(العنف ضد النساء في مصر٢٠٠٩)** والتي اكدت علي احتياج النساء المعنفات للوصول الي الخدمات العاجلة أو بيوت

الايواء والحصول علي الدعم النفسي والطبي والمساعدة القانونية واشباع الحاجات الصحية، وتفعيل دور الرائدات الريفيات ونشر المعلومات عن القضايا المرتبطة بالعادات والتقاليد من خلال الندوات والمحاضرات وتوفير خطوط المساعدة الهاتفية والارشاد والاستشارات الأسرية وأدوار المنظمات غيرالحكومية في اعداد الاستراتيجيات الوقائية والدفاعية والعلاجية لتوفير بيئة أمنة للمراة ورفع مستوي الوعي المجتمعي لضمان حصول المعنفات علي الخدمات ذات الجودة في التوقيت المناسب كاستجابة شاملة للمساعدة في تمكينهن من ممارسة الحقوق وتكثيف الوسائل الوقائية لمواجهة نمط الصورة السلبية ثقافيا تجاه النساء، كما أشارت **(Anjali, 2013)** في دراستها عن خصائص العنف الممارس ضد المرأة بولاية مومباي الهندية من خلال عينة بوحدات الشرطة للنساء اللاتي تعرضن لانتهاك حقوقهن، الي انتشار العنف طبقا للنوع الاجتماعي والمستوى الاقتصادي بدرجة أكبر من العنف الجسدي، وأن الأزواج أنفسهم هم الأكثر ممارسة للعنف، واقترحت الدراسة تغليظ عقوبات العنف، وإعادة تشكيل البناء الاجتماعي والثقافة الحالية الداعمة للعنف، ونشر التوعية وتبادل المعلومات بين المنظمات المختصة وتطوير الخدمات المقدمة كحقوق للنساء المعنفات، واتفقت معها دراسة **(Oyeoku et al., 2013)** في أن وسائل الوقاية والتاهيل من العنف الأسري الموجه ضد المرأة في منطقة نوسكا التعليمية بالولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في تفعيل الإجراءات القانونية وخاصة دور الشرطة في إثبات الحقوق والحوار المجتمعي، ودور وسائل الإعلام، وتفعيل آليات الحماية من قيادات المجتمع الشعبية وتكثيف مشاركة النساء بمنظمات المجتمع المحلي، ودعم دور مؤسسات الرعاية بالخدمات والندوات والمحاضرات وورش العمل للتوعية وخاصة لسكان المناطق الريفية الذين لا

تصل لهم الخدمات، ايضا أشارت دراسة **(أحمد، ٢٠١٧)** إلى أن العنف الممارس ضد المرأة ظاهرة عامة بجميع النساء باختلاف الأعمار والثقافات والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وأن الظاهرة تأخذ أشكالاً متعددة اكثرها العنف النفسي ثم الجسدي، وأن الأزواج هم المعتدين في أغلب الحالات وخاصة في الأسرة أو بيت الضحية سواء الزواجي أو الأسري، وأوصت الدراسة بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المعنفة، والحدمن فقرها وتوفير التعليم والتدريب والمعلومات، ورعاية المعنفات وتمكينهن، وتطوير طرق الإبلاغ عن الشكاوى وأجراء المسوح، ونشر الثقافة القانونية، كما أظهرت دراسة **(ميلاد ومصباح، ٢٠١٨)** أن العنف ضد المرأة يؤدي للتفكك الأسري وضعف الروابط المجتمعية بين الأسر، وانعدام روح الجماعة داخل الأسر، كما أنه يعد مؤشر لضعف التمسك بالقيم الدينية والاخلاقية.

وتعد المنظمات غير الحكومية بما تقوم به من ادوار بارزة في ميادين التنمية والرعاية الإجتماعية من اهم الجهات الفاعلة بجانب المنظمات الحكومية في تمكين المراة المعنفة زواجيا كحق من حقوقها في الاختيار واتخاذ القرارات وزيادة قدرتها في الاعتماد على النفس والتأثير الايجابي في محيطها الاجتماعي بالشكل الذي يناسب ظروفها الخاصة وبيئتها المجتمعية، وذلك من خلال ما تقدمة تلك المنظمات من برامج التمكين المتعددة، ولقد أكدت العديد من الدراسات السابقة على أهمية تمكين المرأة وادوار المنظمات غير الحكومية المعنية بتمكين المرأة بشكل عام والمعنفه زواجيا علي وجه الخصوص من اجل اكتساب حقوقها والقيام بأدوارها واشباع احتياجاتها ومواجهة مشكلاتها، وكذلك المعوقات التي تواجهها تلك المنظمات في تحقيق ذلك، حيث اشارت دراسة **(Patel&Srivastava, 2006)** الي ان تمكين المرأة يمكن أن يتحقق من خلال تنظيم المجتمع

المحلي وتحديد المعوقات المؤثرة في التمكين السلبي مثل البيئة غير الداعمة ونقص الموارد المادية والبشرية المطلوبة للمنظمات، وأن برامج التعليم في المراحل الأولى للفتيات والنساء الذين يعانين من الأمية يسهم في التمكين التعليمي كاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن البرامج غير كافية للتمكين لوجود ثلثي عدد النساء من الأميين على الرغم من برامج الحكومة الهندية التي تستهدف ذلك بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية، أيضا أظهرت دراسة (الامير، ٢٠٠٧) أهمية الخدمات المقدمة بالجمعيات الأهلية في عملية تمكين المرأة ودعم مشاركتها في عملية التنمية، إلا أنها غير كافية للوصول للتمكين أو دعم مشاركتها في الانشطة المجتمعية المختلفة نتيجة عدم الاهتمام بتنظيم أو تحديث البرامج التمكينية المقدمة، ووضعف الوعي بالسياق السياسي والاجتماعي لاستراتيجية التمكين في ضوء تطور إعداد بالجمعيات الأهلية النسائية وانتشارها ومؤشرات مشاركة المراة في برامجها، كما اشارت دراسة (حامد، ٢٠١٠) إلي أن المنظمات الحكومية وغير الحكومية تعاني من ضعف نظام المعلومات والتنسيق والتكامل في البرامج المقدمة لتمكين المرأة المعنفة، وأن انتشار العنف يرتبط بالثقافة السائدة بالمجتمع والبيئة الاجتماعية التي تؤدي لممارسات العنف ضد المرأة وتؤدي لآثار سلبية متعددة عليها، أيضا أظهرت دراسة (عرفان، ٢٠١١) أن أهم مؤشرات تمكين المرأة هي المساعدة في تنمية المهارات الحياتية لها، وزيادة مشاركتها في التنظيمات المحلية، وتنمية قدراتها لاكتساب مهارات اجتماعية تمكنها من تحسين ظروفها المعيشية ودمجها في جهود التنمية، كما بينت دراسة **(Ellsberg et al., 2014)**، أن تمكين المرأة ضد العنف وحمايتها من مظاهر الأذى التي تتعرض لها يتطلب تفعيل القوانين وتطويرها وزيادة برامج الوقاية التي تكون

المرأة نفسها مشاركة فيها، وتوعيتها بمناقشة قضاياها ومشاركتها في القرارات على مستوى الأسرة والمنظمات غير الحكومية، والتوعية المكثفة التي تجمع الرجال والنساء حول العلاقة التعاونية بينهم ونشر التعبئة المحلية، لأن العنف ضد النساء يعد انتهاك لحقوقها ومعوق تنموي، وأن ٣٠٪ من النساء في العالم تعرضن للعنف من الأزواج، وأوصت الدراسة بمواجهة العنف الزوجي وزواج الأطفال، وتغليظ العقوبات لها ولجرائم الاعتداء الجنسي، ايضا اكدت دراسة (اسامه وعلي، ٢٠١٥) علي أن خدمات التمكين النفسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية لها دور في المساعدة في تمكين المرأة المعنفة في الجوانب المختلفة، وأن السيدات استفدن من الخدمات النفسية وتغلبن على الأمور السيئة المحيطة، ومنهم من طلبن الخدمة القانونية ولم يستفدن منها، وأن خدمات التمكين الاقتصادي أفادت عدد كبير من النساء المعنفات الذين عانين من العنف النفسي والجسدي، وأوصت الدراسة بزيادة عدد الأخصائيات الاجتماعيات وتطوير الخدمات القانونية والاقتصادية والقيام بدراسات مستقبلية للتعريف بخدمات المنظمات المعنية ووحدة الخدمات التي تقدمها.

وتمثل "الأساليب التخطيطية في مهمة الخدمة الإجتماعية" مجموعة متناسقة من المفاهيم والأفكار والتقنيات والمناهج التي تؤثر على التفكير الاستراتيجي وصنع القرارات **(Knott, 2006, p.1090)**، كما ترتبط الاساليب التخطيطية بأسلوب ادارة العملية التخطيطية نفسها، والتي تعبر عن تنسيق القرارات التخطيطية لضمان إعداد الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها بكفاءة ويتوقف ذلك على درجة السيطرة علي الموارد والمركزية واللامركزية في القرارات التخطيطية، ودرجة اليقين في تغيرات العملية التخطيطية، ودرجة اكتمال اليات التخطيط (السمالوطي، ٢٠٠٨، ص.

ص٢٧٧، ٢٧٦)، وتتنوع الأساليب التخطيطية طبقًا للأغراض المستقبلية للمنظمات وانشطتها والاحتياجات التي تشبعها والمعارف النابعة والمتوافقة مع استراتيجيتها والإيديولوجية الفكرية بالمجتمعات التي تخدمها، والهدف المراد تحقيقه من وراء العملية التخطيطية نفسها، ولقد اشارت الى ذلك العديد من الدراسات السابقة، ومنها دراسة (**Hawkins & Eklaund, 1900)** والتي اظهرت أن الأساليب الفنية التي يجب على المخططين استخدامها تركز على أساليب بحوث تحليل الاحتياجات بالاعتماد على البحوث العرضية والانتشارية والاهتمام باستخدام مهارات إجراء دراسات لتحليل المحتوى للوصول لنتائج إحصائية لتحليلها بالأجهزة المسئولة عن التخطيط حتى يمكن الاعتماد على ذلك في التنبؤ بالمستقبل بجانب مهارات تحليل السياسات الاجتماعية وتوجهاتها على أداء المنظمات على المدى البعيد، كما أشارت دراسة (محمود، ١٩٩٦) إلى أن المهام والأساليب التخطيطية تشمل ثلاث مجموعات رئيسية هي تحديد الموارد والأهداف والاحتياجات وترتيب الأولويات، وإعداد خطط البرامج والمشروعات، والتنفيذ، والمتابعة والتقويم، وأن اهتمام المخططين باستخدام الأساليب الفنية يدور حول الدراسة باستخدام احصائيات السكان والخدمات بالمناطق التي يعملون بها، والاهتمام بآراء الخبراء والتنفيذيين، وتصميم المسوح الميدانية، وأن الاعتماد على الخبرات الشخصية في تحديد الأهداف يؤدي للغموض في المعاني وعدم توحيد المفاهيم ويؤثر على الممارسة التخطيطية، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام الأخصائيين الاجتماعيين للمهام والأساليب الفنية للعملية التخطيطية كتحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات والمتابعة والتقويم وحساب العائد الاقتصادي والاجتماعي، والاهتمام بالخطط البديلة التي لا تلقى اهتمام من المخططين، بينما بينت دراسة **(Daniela.El.At. 2006)**

أن ألاساليب في التخطيط الاستراتيجي تشمل أساليب السيناريو بمعنى التحول من السؤال ماذا يمكن أن يحدث لو حدث كذا، إلى ماذا يمكن أن يحدث لو وماذا وكيف، وأسلوب دلفي لإيجاد نوع من الذكاء الإنساني الجمعي كمنهج يساعد على التوصل إلى صور المستقبل المنشود عن طريق الاتصالات المنظمة غير المباشرة بين مجموعة من الخبراء، وأسلوب العصف الذهني لتوليد الأفكار من الخبراء المشهود لهم بالكفاءة حول موقف معين كنوع من التنبؤ العملي، وأسلوب التحليل المورفولوجي لاستكشاف المستقبل الممكن بطريقة منهجية بعد دراسة جميع العمليات التي تتيح تحليل التنظيم، في حين أشارت دراسة (النجار، ٢٠٠٧) إلي أن الاساليب التخطيطية تحتاج الى الممارسة التطبيقية في الواقع بالموسسات الإجتماعية، وحددتها في الرؤية والهدف واقتراح البدائل واستخدام معايير التقييم والاختبار وقواعد البيانات وبناء نظم المعلومات الإدارية والتخطيط قصير ومتوسط وطويل الاجل وادارة الوقت والقضاء على المضيعات واتخاذ القرارات، ايضا أظهرت دراسة (حمزاوي، ٢٠٠٩) أن استخدام الأساليب التخطيطية في الخدمة الاجتماعية يسهم في تعزيز الحاجات الإنسانية لمساعدة المنظمات على تأدية وظائفها من خلال تعزيز الحاجات التنظيمية، والتي تتطلب دراسة العائد الاجتماعي للحاجات التنظيمية وكيفية تدبير الموارد البشرية والتنظيمية اللازمة لدعم إشباع الاحتياجات كتعزيز الحاجة للانتساب التنظيمي والانتماء وبذل النشاط والتعبير بحرية واستقلال، وتحقيق الذات والنجاح والاستقرار والضبط والتوجيه، كما بحثت دراسة (شعبان، ٢٠٠٩) الأساليب التخطيطية في علاقتها بمحكات تحديد الأولويات بالمنظمات الاجتماعية، وحددتها في مجموعة الأساليب الوقائية كإجراءات مسبقة لمنع المشكلات، ومجموعة الأساليب العلاجية للمساعدة

في حل أو علاج ومواجهة المشكلة، ومجموعة الأساليب التأهيلية والتنموية للمساعدة على الإنتاج بحد أقصى، ايضا حددت دراسة (شلبي، ٢٠١٣) الآليات التخطيطية المستخدمة بالجمعيات الأهلية في آليات تحديد الهيكل الوظيفي، واتخاذ وتقييم القرارات المتصلة بالتمويل داخليًا، وكذلك آليات التنسيق والشراكة المجتمعية خارجيًا بهدف تفعيل الإدارة الرشيدة، واستخدمت الدراسة الآليات بمعنى الأساليب كأسلوب دلفي والتصور والنماذج السببية والتنبؤ الاستنباطي.

ومهنة الخدمة الاجتماعية لها اساليبها الخاصة في التعامل مع الحالات والظواهر المختلفة لأجل حل الأشكاليات الاجتماعية بما فيها الاشكاليات الأسرية، حيث تمثل المهنة مجموعة الجهود والخدمات الإنسانية المختلفة التي يتم تقديمها بطرق علمية ومخططة ومنظمة وهي مرنة في التعامل مع الجوانب والمشكلات والسلوكيات الخاطئة (المسيري، ١٤٣٤هـ، ص٢٦٣)، كما تسهم في رفع مستوى الخدمات التي تقدمها المنظمات وإنشاء نماذج جديدة كأمثلة يحتذى بها، ونماذج جديدة وفقًا لاحتياجات المواطنين، وكذلك تسهم في زيادة قدرة أعضاء تلك التنظيمات على تحديد الاحتياجات والمشكلات واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمواجهة الحاجات والمشكلات من خلال الاعتماد على الأسلوب العلمي(علي، ٢٠٠٣، ص٢٣٤، ٢٣٣)، ولقد اكدت علي ذلك العديد من الدراسات السابقة، ومنها دراسة (المانع، ٢٠١٣) والتي استهدفت تقدير احتياجات المراة المعنفة من وجهة نظر المهنيين والخبراء في مهنة الخدمة الإجتماعية، واكدت علي ضرورة الأخذ بنتائج تقدير الاحتياجات، والتي جاءت مرتبة في الاحتياجات النفسية ثم الإجتماعية ثم الاقتصادية ثم الترويحية، وان تبني عليها عملية التخطيط لإشباعها طبقا لأولوياتها،

واستخدام اساليب للتوعية المجتمعية المناسبة بخطورة ظاهرة العنف الأسري، كما كشفت دراسة (أحمد، ٢٠٢٠) عن أهم الإدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي الممارس العام للتعامل مع مشاكل المراة المعنفة من اجل التخفيف من حدتها ومساعدتها على تحديدها وتعريفها بالخدمات المقدمة لها وعلي ايجاد فرص عمل مناسبة، وتعديل الأفكار السلبية للأزواج، وعقد دورات تدريبية للعاملين بالجمعيات للتعامل مع الحالات، وتعريفهم باحتياجات المراة المعنفة، وتعديل لوائح الموسسات واساليبها، وتطويرها، وتوعية المجتمع بأدوات مناسبة لنشر التوعية بالظاهرة وزيادة التعاون مع الموسسات المعنية، ايضا اكدت دراسة (أبوترابه، ٢٠٢١) علي دور مهنة الخدمة الإجتماعية الهام في الحد من العنف ضد المرأة من خلال قيام الأخصائيين الاجتماعيين بدراسة وتوثيق وحفظ السجلات واجراء دراسات مفصلة عن الحالات وتقديم الخدمات ومتابعتها لتحقيق اهداف العلاج، وتوفير الاساليب التي تسهم في تغيير النظرة الدونية للمرأة، وانشاء مكاتب للاستشارات الاسرية لحماية المرأة المعنفة، والتوعية المجتمعية بحقوقها باستخدام الادوار المهنية للممارسين، ايضا حددت دراسة (عيد، ٢٠٢١) اهم ادوار المنظم الاجتماعي لتحقيق اهداف مراكز الاستضافة للمراة المعنفة في العامل المساعد والمدعم والمساند، وانها تتنوع سلوكيا ومعلوماتيا لتمكين المعنفات وبناء الثقة والمطالبة بالحقوق والسعي لاستصدار تشريعات مناسبة، والتواصل مع الجهات المانحة والحقوقية للدفاع عنهم، واستخدام ادوات الاجتماعات وتكوين اللجان والندوات والانترنت للوصول لأهداف، كما توصلت دراسة (عبد العزيز، ٢٠٢٣) الي تصور تخطيطي مقترح لتفعيل العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة من خلال المراحل المهنية للعملية التخطيطية، وهي وضع

الخطط لدراسة وتحديد البرامج وتوفير الموارد، وتنفيذها بمشاركة المراة والفئات المستفيدة والخبراء وتوفير الهيكل التنظيمي، والمتابعة والتقويم لعائد البرامج، كما اكدت علي ضرورة توفير المتطلبات الإدارية والتنظيمية والبشرية والمالية والمعلوماتية لتفعيل العائد علي المعنفات وتحقيق أهداف التصور المقترح.

ومن خلال العرض السابق للاهتمامات البحثيه يتضح مدي خطورة ظاهرة العنف ضد المرأة بشكل عام وعلي المرأة المعنفة زواجيا بوجه خاص، وكذلك أهمية ادوار المنظمات غير الحكومية الحالية والمستقبلية المتوقعة في مواجهة تلك المشكلة أو الحد من عواقبها الوخيمة علي المراة والاسرة والمجتمع، ولما كانت مهنة الخدمة الإجتماعية كأحدي المهن الإنسانية الهادفة لتمكين الفئات المعرضة للخطر ومساعدة المنظمات غيرالحكومية المعنية بتوفير البرامج التمكينية لإشباع احتياجات المراة المعنفة زواجيا ومواجهة مشكلاتها وتنمية قدراتها من خلال طرقها المهنية المتخصصة، ولما كان التخطيط كمداخل Approaches يسعي لتحقيق كلا من الأهداف المزدوجة للمهنة وللمنظمات في أن واحد بالارتكاز على مجموعة من الأساليب Techniqes المحددة والقائمة علي التنبوء بالسيناريوهات المتوقعة ولما يجب أن يكون كاستشراف للمستقبل بل وإمكانية اتخاذ قرارات لتصحيح المسار للتوافق مع المستجدات، وخاصة في الخطط الاستراتيجية وتحديد ما يلزم لذلك من أدوات Tool للوصول لمستوي التمكين المطلوب للمستهدفين في المدي الزمني المحدد لإحداث التغير، ومن ثم فإن مشكلة الدراسة الراهنة قد تحددت في (الأساليب التخطيطية للمنظمات غير الحكومية كمدخل لتمكين المراة المعنفة زواجيا)، وعليه تتبلور القضية الرئيسية للدراسة الحالية في التساؤلات الأتية:-

- ما الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غيرالحكومية في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.
- ما برامج التمكين المقدمة بالمنظمات غيرالحكومية للمراة المعفنة زواجيا.
- مامعوقات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غيرالحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.
- مامقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غيرالحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

- **ان** مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة بشكل عام والمعنفه زواجيا علي وجه الخصوص اوالحد من اثارها السلبية علي المجتمع والنظام الأسري، تستدعي تضافر جهود كافة المهن والمنظمات المعنية من اجل الحفاظ على كيان الأسرة كأساس لضمان امن وسلامة المجتمع.
- الدور المحوري لمهنة الخدمة الاجتماعية كإحدى المهن المعنية بمساعدة الأفراد والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات لتحقيق أعلي مستويات الاداء والتغلب علي ما يعترض تحقيق ذلك من مشكلات، وفي اطار المهنة فان التخطيط الاجتماعي كمنهج علمي يسعي لمساعدة المنظمات المعنية بتمكين المراة المعنفة زواجيا من اجل صياغة اساليبها التخطيطية بدقة كمرشد وموجه لبرامجها الهادفة للوصول للتمكين والوفاء بابعاده المختلفة باستخدام الأدوات الملائمة.
- ان التمكين كمدخل يدعم امتلاك القدرات البشرية وتوسيع استخدامها للأفراد والجماعات والمجتمعات للوصول والحصول

على الحقوق وهو أيضًا من المداخل الهامة لمهنة الخدمة الاجتماعية لدعم الفئات الأولى بالرعاية.

- ما تمثله المنظمات غير الحكومية كقطاع ثالث مكمل لأدوار المنظمات الحكومية ولكن بشكل اسرع واكثر استقلالا ومرونة وقربا وانتشارا بكافة مناطق المجتمع في توفير برامج التمكين الملائمة للفئات الاشد احتياجا للدعم والمساندة من النساء المعنفات زواجيا.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

- تحديد مستوي الأساليب التخطيطية(الوقائية – العلاجية – الإنمائية والتأهيلية) المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية لتمكين المرأة المعنفة زواجيًا.
- تحديد مستوي برامج التمكين (الاجتماعي – السياسي – القانوني– الاقتصادي – التعليمي– الصحي– النفسي) المقدمة بالمنظمات غير الحكومية للمرأة المعنفة زواجيًا.
- تحديد العلاقة الارتباطية بين الاساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية وتمكين المرأة المعنفة زواجيا.
- تحديد معوقات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.
- تحديد مقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.
- تحديد أهم الموشرات المستخلصة لتحقيق الاساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.

رابعًا: فروض الدراسة:

الفرض الاول: من المتوقع ان يكون مستوي الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعنفة زواجيا (منخفض)، وينبثق عن هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية التالية:-

- من المتوقع ان يكون مستوي الأساليب الوقائية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجيا. (منخفض).
- من المتوقع ان يكون مستوي الأساليب العلاجية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجيا. (منخفض).
- من المتوقع ان يكون مستوي الأساليب الإنمائية والتأهيلية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.(منخفض).

الفرض الثاني: من المتوقع ان يكون مستوي برامج التمكين المقدمة بالمنظمات غيرالحكومية للمرأة المعنفة زواجيا(منخفض)، وينبثق عن هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية التالية:-

- من المتوقع أن يكون مستوي برامج التمكين الإجتماعي المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا. (منخفض).
- من المتوقع أن يكون مستوي برامج التمكين السياسي المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا. (منخفض).
- من المتوقع أن يكون مستوي برامج التمكين القانوني المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا .(منخفض).
- من المتوقع أن يكون مستوي برامج التمكين الاقتصادي المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا. (منخفض).
- من المتوقع أن يكون مستوي برامج التمكين التعليمي المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا .(منخفض).

- من المتوقع أن يكون مستوي برامج التمكين الصحي المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا.(منخفض).
- من المتوقع أن يكون مستوي برامج التمكين النفسي المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا.(منخفض).

الفرض الثالث: من المتوقع وجود علاقة أرتباطية ذات دلالة إحصائية بين الأساليب التخطيطية للمنظمات غير الحكومية وتمكين المرأة المعنفة زواجيا.

خامسًا: مفاهيم الدراسة وأطارها النظري:

١- الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية:

تعرف الأساليب بأنها جمع أسلوب وهو في اللغة يعني الطريق أو الفن من القول أو العمل (معلوف، ١٩٩٣، ص٣٤٣)، والاسلوب اصطلاحا يعرف بأنه مجاز مأخوذ من معنى الطريق الممتد أو السطر من التخيل، يقال للسطر من التخيل أسلوب، وكل طريق ممتد فهو أسلوب ويجمع أساليب (ابن منظور، ١٩٩٧، ص٣١٤)، كما يعرف بأنه المنهج المتبع أو الطريق الممتد والمثال والنموذج أو طريقة خاصة للمتكلم في استخدام اللغة، وتحدد هوية الممارسة في سياق معين (بلعيد، ٢٠٠١، ص١٥٦)، أيضًا يشار للأسلوب في التخطيط الاستراتيجي بأنه الطريق أو الطرق المستخدمة في بناء وإعداد الاستراتيجيات مثل أسلوب تحليل الأسئلة أو جوانب القوة والضعف، أو مجالات العمل أو الموقف (السويدان، ٢٠٠٧، ص٨٧)، كما يعرف بأنه الطريق يقال سلكت أسلوب فلان في طريقته ومذهبه (مجمع اللغة العربية، ص٤٤١)، في حين يعرف التخطيط بأنه النشاط المنظم لتحديد الحاجات والأهداف وتعبئة الموارد وتحديد الأولويات، ثم وضع برامج ومشروعات الخطة وتنفيذها في توقيت زمني محدد (Moward, 1990, p.56)، أيضًا يعرف بأنه عملية

تشتمل على اتخاذ قرارات مستقبلية عن طريق تحديد الأهداف الطويلة المدى وكذلك الغايات والموارد المستخدمة واختيار أفضل الأساليب كاستراتيجيات وبرامج لتحقيق الأهداف (Thakur,2003,p.9)، بينما تعرف المنظمات غير الحكومية بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص، أو أشخاص اعتباريين بغرض غير الحصول على الربح (قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية، ٢٠٠٤، ص٤)، كما تعرف بأنها منظمات لا تسعى لتحقيق الربح، وتعمل في مجالات الخدمات الإنسانية، وتهدف إلى تقديم الخدمات لسكان المجتمع لمقابلة احتياجاتهم المعيشية ومساعدتهم كذلك على رفع مستوى معيشتهم (Brilliant,1993,p.246)، **ومن** خلال ماسبق يمكن تعريف الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية أجرائيا في هذه الدراسة بانها:

- مجموعة الوسائل الوقائية لمنع ظهور المشكلات، والعلاجية لحل المشكلات القائمة، والأنمائية والتأهيلية لتنمية وتحسين القدرات الي أقصي حد ممكن.
- يجب ان تحدد وتصاغ وتستخدم بشكل علمي دقيق في بنائها واعدادها وتطبيقها.
- تركز علي الحاضر وتهتم باستشراف المستقبل من اجل انجاز الأهداف الاستراتيجية.
- يجب اتباعها لتحديد حجم التغير المطلوب في الانساق المستهدفة كنتائج نهائية.
- تنعكس علي الادوات أو البرامج المقدمة لتمكين المراة المعنفة زواجيا كأنشطة معتمدة على بعضها البعض بما يخدم تحقيق استراتيجياتها ويجعلها ملائمة لكافة إجراءاتها.

- تستخدم الموارد المتاحة أو التي يمكن ايجادها في الفترات الزمنية المحددة الاستخدام الأمثل لتحقيق الاهداف المنشودة للمنظمات غيرالحكومية المعنية بتمكين المراة المعنفة زواجيا.

وبالتالي فان توافق الأساليب التخطيطية المتبعة بالمنظمات غير الحكومية مع الأهداف المطلوب تحقيقها على المدى الزمني القريب أو البعيد، يساعد علي اختيار الادوات وبرامج العمل المناسبة لتطبيق هذه الاساليب علي أرض الواقع، وتنشط المنظمات غير الحكومية في العديد من المجالات التي تستهدف تمكين الفئات المعرضة للخطر والمناطق ذات الأولوية في الرعاية، ومن أهمها ما يلي:

- مساعدة ورعاية الأسر والأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- رعاية الفئات المهمشة من النساء والأرامل.
- رعاية الأطفال والأيتام والأسر المفككة وأطفال الشوارع.
- العناية بقضايا عمالة الأطفال والأطفال مجهولي النسب والمساء إليهم.
- الرعاية الصحية لتأمين علاج الفقراء والمعوزين.
- تأهيل وتدريب وتعليم وتشغيل مختلف فئات الإعاقة وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية لهم.
- تأمين تعليم الأطفال بشكل عام، ومحو الأمية بشكل خاص للكبار.
- تنمية المجتمعات المحلية الأقل حظًا لتحسين وتطوير البنية التحتية في المجتمعات الفقيرة وتوفير الخدمات الأساسية لها.
- تقديم خدمات الإغاثة للمناطق المنكوبة (بركات، ٢٠٠٥، ص.ص ٢٥، ٢٤)، "وعلي الرغم من مجالات النشاط المتعددة والادوار التنموية للمنظمات غير الحكومية، إلا انها تعاني من العديد من المشكلات المادية والبشرية والتمويلية والتخطيطية المرتبطة ببنائها

الداخلي أو بعلاقاتها التأثيرية والمتبادلة مع بيئتها الخارجية، تلك المشكلات وغيرها اكدت عليها الاهتمامات البحثية السابق عرضها في المحور الخاص بمشكلة الدراسة، والتي توثر بشكل مباشر أو غير مباشر علي اساليبها التخطيطية وبرامجها الهادفة لتمكين المرأة المعنفة زواجيا اوالوصول لذلك بالمستويات المطلوبة"، والتخطيط كمنهج علمي تستخدمه الإدارة المسئولة من أجل مساعدتها علي الربط بين الأهداف المطلوب تحقيقها وبين خطوات رشيدة يتعين اتخاذها لبلوغ هذه الأهداف والتي تشتمل على :-

- تحديد الأهداف التي تسعى الدولة "أو المنظمة المسئولة للوصول إليها في ضوء المعرفة بالواقع والتنبؤ بالتطور المحتمل خلال فترة زمنية معينة.
- تحديد الأساليب والخطوات الواجب اتخاذها لتنفيذ هذه الأهداف المخطط لها والوقوف على أسباب هذا التباين بينها(السكري وعرفان، ٢٠٠٦، ص٢٥٣)، ومن ثم فإن تحديد الاساليب التي يجب أتباعها وصولاً إلى الأهداف التي يقع عليها الاختيار وتحديد الأدوات والخطوات الواجب اتخاذها لتنفيذ هذه الأساليب، يعد من متطلبات التخطيط للربط بين الأهداف المطلوبة وبين الخطوات التي يجب اتخاذها (السكري وعرفان، ٢٠٠٦، ص٢٥٣)، ومن اهم الدعائم التي تساعد على نجاح عملية تخطيط برامج الخدمات الاجتماعية بالمنظمات المعنية بتمكين المراة المعنفة زواجيا ما ياتي:-
- امتلاك القوة السياسية الضرورية لإصدار القرارات السياسية والإدارية لوضع أهداف الخطة موضع التنفيذ.

- توافر المتطلبات الفنية للتخطيط الفعال وأهمها قاعدة سليمة وكافية للبيانات التي تتطلبها عملية إعداد الخطة ومتابعتها.
- وجود جهاز فني على مستوى من الكفاءة وهوما يتطلب كوادر مؤهلة للعمل التخطيطي.
- أساليب ملائمة للتخطيط والمتابعة.
- إمكانيات مادية وتنظيم مؤسسي مناسب (حماده، ١٩٩٨، ص٧٤)، "وقد يتداخل مفهوم الاساليب مع الادوات كتعبير عما يستخدم من قبل المخطط بصورة اكثر دقة، فالأداة تشير الي الاله الصغيرة، اما الأسلوب فيشير للطريق، وبالتالي فان هذه الأساليب أو ما تسمى بالأساليب التخطيطية على الرغم من الاتفاق علي أنها تعبر عن تصور مصاغ علميا يجب إتباعها للوصول للأهداف، إلا أن الآراء والتصنيفات تباينت حول محتواها ومدى اعتماد المنظمات عليها كموجه لأدواتها لتلبية الاحتياجات المختلفة لعملائها"، وقد اهتم بعض الباحثين باعتبار الأساليب التخطيطية تعبر عن مراحل حل المشكلات وهي التي ترى أن التخطيط عملية إجرائية يتكون من ثلاث مراحل متلازمة هي مرحلة إعداد الخطة وإقرارها ومرحلة التنفيذ للخطة ومرحلة متابعة وتقييم الخطة (غنيم، ٢٠٠٨، ص٦١)، بينما يرى أخرون تطابقها مع إجراءات العملية التخطيطية كتعبير عن هذه الأساليب التخطيطية وهي تشتمل على:
- تحديد الهدف أو الأهداف المطلوب تحقيقها.
- بناء الجهاز التخطيطي الذي يتولى مسئولية وضع خطة تحقيق هذه الأهداف وتحويلها إلى واقع ملموس في صورة برامج ومشروعات.

- ترتيب الأهداف وفق محكات ومعايير موضوعية محددة وحسب أهميتها في الأولويات.
- وضع خطة العمل التي تتضمن برامج ومشروعات خدمية أو انتاجية وتحديد أسلوب وطريقة وخطوات التنفيذ والقائمين بالتنفيذ ومستويات التنفيذ والمراحل الزمنية للتنفيذ.
- تنفيذ الخطة في المدى الزمني المحدد لها.
- متابعة تنفيذ خطة العمل.
- تقييم برامج ومشروعات الخطة وقياس العائد الاجتماعي والاقتصادي لكل برنامج ومشروع (السروجي، ٢٠٠٨، ص١٢)، في حين تري وجهة نظر اخري أن هذه الأساليب تتطابق مع ما تنتهجه الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهدافها في التعامل مع الانساق المختلفة، "وهو ما يتفق أيضا مع توجه الدراسة الحالية في تحديدها للأساليب التخطيطية الوقائية والعلاجية والانمائية والتأهيلية، كنوع من التفكير من اجل انجاز الأهداف المحدده بأدوات تطبق واقعيا تعبر عنها برامج التمكين المقدمة للمراة المعنفة زواجيا"، وهي تتمثل فيما يلي: –
- الاساليب الوقائية: وعن طريقها يمكن تلافي المشكلات التي تؤثر سلبًا في إحداث خلل في التوازن البيئي كمحور هام في التنمية المتواصلة، بدعم إيجاد استمرارية التوازن البيئي والعلاقة بين التنمية والبيئة، ومنه التفاعل السلبي بين الإنسان والبيئة كمتغير حيوي في التنمية والموارد والطاقات المجتمعية والوسط الذي يحدث فيه التفاعل بالدرجة التي لا يظهر معها خلل أو اضطراب في التوازن أو خروج عن المدى المسموح به.

-الأساليب العلاجية: وتستخدم عند وجود المشكلة أو الخلل في التوازن البيئي بالفعل وهدف الخدمة الاجتماعية في ذلك استعادة التوازن البيئي مرة أخرى بعد مواجهة المشكلة بما يساهم في تعديل التحول وتصحيح التفاعل والخلل بالقضاء على الأسباب.

- الأساليب الإنمائية والتأهيلية: حيث تركز الخدمة الاجتماعية جهودها على اكتشاف وتنمية القدرات للعملاء ومحاولتهم الاعتماد على الذات والهدف من ذلك الحفاظ على قيمة الإنسان كجوهر عملية التنمية ومساعدته على الإنتاج بأقصى حد ممكن كمحرك أساسي وموجه لعملية التنمية بالمجتمع، إضافة إلى تدعيم القيم التنموية والمشاركة الشعبية وتخطيط البرامج والمشروعات التنموية وتدعيم كفاءة وفعالية المنظمات الحكومية والأهلية التي تقدم خدمات لرعاية هذا الإنسان وإدارتها، كما ان الأساليب التأهيلية هدف لزيادة القدرة الذاتية وتنميها لدى الإنسان كمتغير حيوي في التنمية المتواصلة لتمكينه من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من جمع قدراتة وتوظيفها بما يحقق أهدافه (خزام، ٢٠١٢، ص٩٦)، كما يمكن للدراسة الحالية الاستفادة من طرح نظري اخر في صياغة محتوي بعض الاساليب التخطيطية وذلك اعتمادا على التقسيم التالي:

-أسلوب صنع القرار على أسس علمية رشيدة: والأسلوب العلمي الرشيد في صنع القرار يتطلب تحديد كامل وجيد للأهداف مرتبة طبقًا لأولوياتها وتحديد كل البدائل الممكنة لتحقيق الأهداف والتكاليف المرتبطة بكل بديل والقرار عندئذ يتخذ من خلال البدائل الأقل تكلفة وفي نفس الوقت يحقق الأهداف الموضوعة.

-الأسلوب العلمي الشامل: ويفترض توافر بيانات صادقة كاملة عن كل البدائل المتاحة التي يمكن تنفيذها كما يفترض أيضًا تواجد درجة عالية من الاتفاق بين المنفذين على الأهداف المراد تحقيقها

-أسلوب الدراسة التحليلية والتعرف على جوانب المشكلة أو الأسلوب القائم على الاختيار الواعي الدقيق بين الحلول والبدائل.

-أسلوب التخطيط التراكمي المتدرج لضمان الاختيار من بين عدد محدود من البدائل التي تختلف بدرجات بسيطة عن السياسات القائمة.

-أسلوب التركيز على الجانب الاجتماعي الإنساني، حيث تركز على عملية التخطيط ذاتها أكثر من التركيز على المشكلة، وهذا الأسلوب يعتبر التخطيط عملية اجتماعية ولا يهتم كثيرًا بأنشطة الخطة كاهتمامه بالتوجه الفعال للتنفيذ حيث أن الأهداف والوسائل تتعدد باستمرار (السكري، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ص. ص٥١، ٥٢-٦٦، ٦٧)، وبالتالي فان المهام والأساليب التخطيطية المتعددة "مهما اختلفت أنواعها "فانه يمكن استخدامها لتسهم في تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات واتخاذ القرارات وحساب التكاليف المالية للمشروعات والعائد المتوقع وأساليب التقويم والمتابعة، وقياس الاحتياجات واستخدام التصورات العلمية في عملية المتابعة والتقويم (عويس، ١٩٩٦، ص ص٢٢٨، ٢٣٠).

٢- تمكين المرأة المعنفة زواجيًا:

يعرف التمكين بأنه التحكم في العلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي من خلالها تساهم المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها (حلمي، ٢٠٠٣، ص١٦١)، كما يعرف بأنه استخدام

السياسات العامة والإجراءات التي تهدف إلى دعم مشاركة النساء سواء في الحياة السياسية أو الاقتصادية. أو غيرها وصولاً إلى مشاركتهن في صنع القرارات التي تؤثر على جودة حياتهم في مختلف مؤسسات المجتمع (صالح، ٢٠٠٢، ص١٦٨)، بينما يعرف العنف بأنه الإكراه المادي الواقع على شخص آخر لإجباره على سلوك أو التزام ما، وبعبارة أخرى هو سوء استعمال القوة، ويقصد به جملة الأذى والضرر الواقع على السلامة الجسدية للشخص(فتحي، ٢٠٠٩، ص٥٨)، كما يعرف بانه الاعتداء البدني أو النفسي الواقع على الأشخاص، والذي يحدث تأثيرًا أو ضررًا ماديًا أو معنويًا مخالفًا للقانون ويعاقب عليه القانون لأن فيه مساس بالأفراد والممتلكات، فهو بذلك خرق للقانون المسيطر اجتماعيا ويعد إخلالاً بالنظام وكسر للمنظومة القانونية (حسن، ٢٠١٠، ص١٩)، ومن ثم يعرف العنف الزوجي ضد المرأة بأنه سلوك أو فعل موجه نحو المرأة يعتمد على الشدة والقوة والإكراه، وهو ناتج عن علاقة غير متكافئة بين المرأة والرجل أو الزوج والزوجة، وأيضًا بين أفراد الأسرة، ويتخذ العنف هنا عدة أشكال منها النفسية والجسدية التي تلحق الضرر بها وعلى مستويات مختلفة (فرحات، ٢٠٠٥، ص٩٧)، كما يعرف بأنه سلوك يتسم بالعدوانية التي تصدر من الزوج نحو زوجته بهدف الهيمنة واخضاعها في اطار عملية غير متكافئة اقتصاديًا وبدنيًا ونفسيًا، مما يتسبب في إحداث أضرار جسيمة كالضرب والدفع أو نفسية كالإهانة والسب والتقليل من الشأن (كرادشه، ٢٠٠٩، ص٤٥)، ومن خلال ماسبق يمكن تعريف تمكين المرأة المعنفة زواجيا اجرائيا في هذه الدراسة بانه:

- مجموعة متكاملة من المفاهيم والمبادئ والموجهات والقرارات والآليات.

- يعكس بطريقة مباشرة وغير مباشرة الاساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية كتصور ورؤية للتغير المستهدف.
- يترجم لبرامج واقعية في المجال (الاجتماعي والسياسي والقانوني والاقتصادي والتعليمي والصحي والنفسي).
- يستهدف أشباع احتياجات ومواجهة مشكلات وبناء وتنمية قدرات المرأة التي تعرضت لنوع واحد أو أكثرمن انواع العنف الزوجي لكي تعتمد على نفسها وتحصل على حقوقها وتشارك بفاعلية في شئون اسرتها ومجتمعها وتتخذ القرارات المعبرة عنها والموثرة في نوعية حياتها.

وبرامج التمكين للمرأة المعنفة يمكن أن تسهم في منحها القوة وتوفر لها الدعم والمساندة وبرامج الرعاية اللازمة لتخطي الأزمات التي تعاني منها وتعزز حصولها على الخدمات والموارد التي تنمي قدراتها، ومهاراتها في التغلب على مشكلاتها، والعنف ضد المرأة ما هو الا تعبير عن ممارسة القوة ونقص ممارسة حقوق الإنسان كتعبير أكثر شمولا ينتج عن مجموعة من الأسباب والظروف التي تؤدي إلى الاضرار المادي والمعنوي بالمرأة المعنفة كالعنف البدني، والنفسي، والاقتصادي، واللفظي، والاجتماعي والجنسي، كما تتعدد الأسباب المؤدية اليه مثل الضغوط والانفعالات، والبطالة وانخفاض الدخل، وعدم الاستقرار الاقتصادي وما يترتب عليه من الشعور بالحرمان وعدم إشباع الحاجات النفسية والبيولوجية، والغيرة الشديدة بين الزوجين، والصراعات الزوجية (عبدالعظيم، ٢٠٠٩، ص.ص٨٧-٨٩)، والتمكين في الخدمة الاجتماعية كأحدي المهن التي تستهدف رفاهية الإنسان وتمتعه بحقوقه

يعتمد على مجموعة من المبادئ والافتراضات هي كالتالي (Milly & Dubois, 2011, p.22):-

- انه عملية تضامنية بين نسق العميل والممارس المهني وهما يعملان معًا كمشاركين.
- عملية تجعل العملاء يدركون أنهم قادرين على التغير الفعال.
- يؤكد على الكفاءة سواء المكتسبة أو التي يتم صقلها من خلال خبرات الحياة أو خدمات المؤسسات المعنية.
- يرى أن العملاء لديهم الكفاءة والقدرة إذا ما تم تزويدهم بالموارد والفرص.
- يستوجب مشاركة الناس بها وأن الأهداف والوسائل والنتائج يجب تحديدها ذاتيًا.
- يعتبر ان مستوى الإدراك قضية أساسية به، فالمعرفة هي التي تحرك العمل من أجل التغيير.
- يدور حول الوصول إلى الموارد والقدرة على استخدامها بأسلوب فعال.
- يتحقق من خلال بناءات متوازنة من النمو الشخصي والاجتماعي والاقتصادي، ويستهدف التمكين بالتالي نسق العملاء لمساعدتهم على تحقيق الأهداف التالية:-
- رؤية أنفسهم كعوامل أساسية وأسباب حقيقية لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم والطرق لإشباع حاجاتهم.
- إكسابهم المعرفة والمهارة والخبرة لتمكنهم من أداء هذا الدور بفاعلية أكثر.
- إحداث التغير الاجتماعي ليصبح العملاء أقوياء لمواجهة المعوقات التي تواجههم.

- مساعدة العملاء على امتلاك القوة لاتخاذ القرار والعمل عبر مراحل حياتهم.
- مساعدة العملاء على التكيف مع التجارب والأحداث الجديدة.
- مساعدة العملاء على تحقيق الكفاءة.
- تقوية علاقات العملاء بالآخرين.
- سيطرة الأفراد والأسر والجماعات على ظروفهم واستعادة قوتهم التي ضعفت (حبيب، ٢٠٠٩، ص ص٣٤٥-٣٤٤).
- الشعور بالقيمة الذاتية .
- توفير الحقوق في الاختيار.
- الحصول على الحق في التحكم وامتلاك القوة علي الحياة داخل الأسرة وفي المجتمع.
- الحصول على الفرص المتساوية والموارد اللازمة.
- القدرة على التحكم في التغيير الاجتماعي لحياتها والتأثير في التغيير الاجتماعي في ظل نظام يتسم بالعدالة (Mishra, 2016, p.242) ، كما يحتوي التمكين علي عدة أبعاد شاملة ومتداخلة في أحيان كثيرة نظرا لتنوع الأهداف التمكينية، ومن أهم هذه الابعاد ما يلي:
- البعد المعرفي: ويسعى الي فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء سواء على مستوى الماكرو والمايكرو في الحياة، ويركز هذا البعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة وتحديد أنماط السلوك المؤدية للاعتماد، لذلك ينادي البعد المعرفي بمعرفة وفهم الحاجة لصنع الخيارات التي ربما تتعارض مع التوقعات الثقافية والاجتماعية، ويعد فهم ومعرفة الحقوق القانونية للنساء بؤرة اهتمامه وتركيزه.

- البعد النفسي: ويعتبر النساء يستطعن العمل على تحسين واقعهن الفردي والمجتمعي الذي يعشن فيه ومن ثم فهو يهتم بالمشاعر ومدى اعتقاد النساء بإمكانية أحداث تغيير في مجريات حياتهن بأنفسهن وعلى السماح باتخاذ كافة القرارات التي تؤثر عليهن، وهذا البعد يتضمن تغيير الوضع ونقد ذلك النظام.
- البعد الاقتصادي: ويتضمن مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل والتي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويدعوا لضرورة حصولهم على المصادر الإنتاجية والتحكم بها، كما يشير الي أنه بالرغم من الاستقلال المادي والاقتصادي للنساء إلا أنهن يعانين في سبيل ذلك من المزيد من الأعباء بجانب الأعباء الأخرى ومن الضروري تقديم الدعم وتذليل العقبات كنقص الخبرات الإدارية والمهارات والمعلومات.
- البعد السياسي: وينطلق من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويعد العمل الجمعي عنصرًا هامًا في التغيير الاجتماعي والسياسي لأن مشاركة النساء للفعل الجمعي سوف يزيد من وعي المثقفين من الرجال وبقية النساء (حلمي، ٢٠٠٦، ش٦).
- البعد الصحي: ويسعي لمساعدة المرأة في الحصول على الخدمات الصحية التي تتفق مع ظروفها كامرأة وظروفها الأسرية كربة منزل أو عاملة، وذلك من خلال حصولها على التأمين الصحي وتمكينها من رعاية صحة أسرتها عن طريق خدمات التأمين الصحي والحصول على الوقت الكافي لرعاية أطفالها.
- البعد الاجتماعي: ويسعي لتهيئة المرأة للمعرفة والمهارات والقدرات التي تساهم في تعليمها بشكل كبير ومن ثم تتحقق مشاركتها

بشكل إيجابي في المجتمع مع الأخذ في الاعتبار أهمية تغيير العادات والتقاليد والنظرة الاجتماعية الخاطئة لها والقضاء على مظاهر التمييز ضدها.

- البعد الوظيفي: ويتضمن العمل على كون النساء يستطعن الفعل على المستوى الوظيفي وتحسين واقعهن، ومن ثم فهو يهتم بتحسين وضع المرأة في العمل وإيجاد فرص المساواة مع الرجل في الحصول على الوظائف وتقلد المناصب في الإدارة العليا(احمد، ٢٠٠٤، ص ص٥٥، ٥٦).

سادسا: الموجهات النظرية للدراسة

١-النظرية البنائية الوظيفية: يوكد انصار الاتجاه الوظيفي ان العنف يعتبر نتاجا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل فى الاوضاع الاسرية وظروف العمل وضغوطه، وحالات البطالة باشكالها المختلفة، والخلافات الأسرية والتفكك الأسري والفقر وانخفاض دخل الاسرة مع كثرة عدد افرادها، مما يستتبعه تغذية غير مناسبة وسكن غير ملائم وتعليم ورعاية صحية غير كافية ومستوي اجتماعي متدني وجميعها تتكاتف فيما بينها وتمثل ضغوطا بيئية اقتصادية واجتماعية علي الاباء وتدفعهم لممارسة عدوانيتهم تجاه زوجاتهم وأبنائهم (حلمي، ١٩٩٩، ص٢٧)، **ومن ثم فإن فكرة التوازن في المجتمع الإنساني هي الحل أو زيادة التكامل الاجتماعي حتي تنخفض مستويات العنف ويتحقق الاتزان بارتباط الافراد بالجماعات الاولية لإشباع احتياجاتهم (Scott&Jone, 2002. p19)، وعليه يرجع اصحاب هذه النظرية العنف الاسري للخلل الوظيفي في النظام الاسري،**

فالأسرة ككيان له بناؤه وعلاقاتة المتبادلة وحدوده التي تحفظ له التوازن، والذي قد يصيبه الخلل نتيجة اضطراب العلاقات أو الحدود، وهو ما يوشر لوجود خلل ما في الاجهزة المكونة للنظام، وان اي تغيير في القواعد والقوانين وطبيعة المسئوليات التي تعمل علي التوازن فمن المتوقع ان تظهر العلاقات السلبية والمشكلات، ويمكن الاستفادة من معطيات هذه النظرية في الدراسة الحالية في فهم كيفية عمل المجتمع الاكبر، وطبيعة العلاقات المتشابكة بين الاسر والنظم الإجتماعية وبينها وبين وافرادها، واسباب مشكلاتها والخلل في ادوارها، وكذلك فهم النظم الإجتماعية الموثرة في تمكينها من اجل تحقيق التوازن وحل المشكلات وما يجب أن توفره من برامج التمكين لتحقيق ذلك.

٢- **مدخل التمكين:** أن التمكين كمدخل للتدخل من اجل المساعدة علي الإنجاز يعني بتفعيل أدوار المراة لتحسين احوالها وتنمية قدراتها والمطالبة بحقوقها وإشباع احتياجاتها حتي تكون أكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات، فالمشاركة والتمكين وجهان لعملة واحدة يشيران لكل ما من شانه أن يطور مشاركة المراة وينمي قدراتها ووعيها ومعرفتها، ويحقق ذاتها علي مختلف الأصعدة، ويتيح لها كافة القدرات والامكانيات التي تجعلها قادرة علي السيطرة علي ظروفها والإسهام الواعي في بناء المجتمع (عبدالجواد، ٢٠٠٩، ص٣)، ومدخل التمكين يتفق مع مدخل العدالة، إلا أن لكل منهما أدوات اووسائل مختلفة، فمدخل العدالة يهدف لإحداث تغيرات في القوانين والأنظمة، بينما مدخل التمكين يهدف لتوفير الاسس التي تدعم إيجاد طرق أمنه للوصول لإشباع

الاحتياجات الاستراتيجية (Moser, 2014, pp. 14-15)، وهو يعتمد علي مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات والتكتيكات والآليات المعززة لتحقيق اهدافه، ويمكن الاستفادة من معطيات هذا المدخل في الدراسة الحالية في تحديد محتوي اساليب التخطيط المستخدمة، وبرامج التمكين المقدمة لتلبية احتياجات المعنفات زواجيا.

٣- **اسلوب دلفي:** وهو أحد اشهر الاساليب الاستشرافية للمستقبل لرسم السياسات وتقديم البدائل المستقبلية، ويعد اليوم كمنهج للوصول إلى مستوي الاتفاق والاجماع بين مجموعة الخبراء والمتخصصين في مجال ما من المجالات وحول قضية ما من القضايا (الساعدي، ٢٠١٨، ص.ص١١٧-١١٩)، ومن أهم خطواته اكتشاف المشكلة وتحديدها، والمساهمة من جانب الخبراء بالمعلومات التي يرونها ذات صلة بها عن طريق عدة اشكال هي الصور الاستقرائية وتمثل أسئلة تطرح عن الموضوع ويترك لهم الحرية للادلاء بتصورهم نحوه، والصورة الاستنتاجية حيث يقدمون معلومات وبيانات عن الموضوع، ثم الوصول الى فهم كيف تنظر هذه المجموعة الي القضية المراد حلها، ثم استلام الاجابات وتحليلها واعلام الخبراء بنتائجها، وأخيرا تغذية الأراء المتراكمة وتقديم المعلومات التي تم جمعها وتحليها احصائيا (Taojin, 2003, p.21)، ويمكن الاستفادة من هذا الاسلوب في الدراسة الراهنة بعد تحديد اراء المسئولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية للاساليب التخطيطية الحالية واستيفائها لإمكانية تطويرها بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين لاختيار الأساليب

المثلي في ضوء معاييرالتكلفة والوضوح والدقة والرجوع للبحوث العلمية ذات الصلة، طبقا لمجالات عمل تلك المنظمات وحدود الفترات الزمنية والموارد المتاحة أو التي يمكن أيجادها لتحقيق اهدافها المنشودة في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.

سابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة

١- **نوع الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة وفقًا لأهدافها لنمط الدراسات الوصفية التحليلية لاهتمامها بوصف الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية وتحليلها كنوع من الأفكار والرؤي الاستشرافية للمستقبل، وكذلك برامج التمكين المقدمة بها للمرأة المعنفة زواجيًا كانعكاس لتلك الاساليب.

٢- **المنهج المستخدم:** اعتمدت الدراسة الحالية على استخدام منهج المسح الاجتماعي بنوعية الشامل للمسئولين بالمنظمات غير الحكومية المعنية بمناهضة العنف وتمكين المرأة المعنفة زواجيا، والمسح بالعينة للنساء المعنفات زواجيا المستفيدات من برامج التمكين المقدمة بهذه المنظمات، وذلك لأسباب منهجية أهمها الإفادة في الحصول على بيانات كمية دقيقة لفهم الواقع الأمبريقي لاختبار فروض الدراسة.

٣- **أدوات الدراسة:** تمثلت أدوات جمع البيانات فيما ياتي:-

أ-استمارة استبيان حول (الأساليب التخطيطية وتمكين المرأة المعنفة زواجيًا) مطبق على اعضاء مجالس الإدارة والعاملين بالمنظمات غير الحكومية، وذلك بعد الرجوع للتراث النظري للدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة لتحديد الأبعاد والعبارات المرتبطة بها، والتي اشتملت على البعد الأول (للبيانات الأولية)، والبعد الثاني(للأساليب التخطيطية (الوقائية، والعلاجية، والانمائية

والتأهيلية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجيا)، والبعدين الرابع والخامس (لمعوقات ومقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا)، ولإجراء الصدق الظاهري قام الباحث بعرض الأداة على السادة الخبراء ذوي الارتباط بالعمليات والاساليب التخطيطية لبرامج تمكين المراة المعنفة بمحافظة اسيوط، وكذلك السادة المحكمين لإبداء الرأي في مدى صلاحية الأداة من حيث الارتباط بالأبعاد والسلامة اللغوية وصياغة العبارات، وفي ضوء نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠٪) لإجمالي آرائهم تم صياغة الأداة في صورتها النهاية في عدد (١٠٠) عبارة بالإضافة للبيانات الاولية، ولحساب ثبات الأداة تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار. وذلك بالتطبيق على عينة قوامها (١٠) مفردات من خارج مجتمع البحث بنفس شروط مجتمع البحث، ثم أعيد التطبيق عليهم مرة أخرى بفاصل زمني قدره (١٤) يومًا، ثم تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل (الفا. كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية، والتي يوضحها الجدول التالي رقم (١)، لثبات الاداة.

م	الأبعـــاد	عدد العبارات	قيمة معامل الفا. كرونباخ
١	الأساليب التخطيطية المستخدمة لتمكين المرأة المعنفة زواجيًا	٦٠	٠,٨٣
٢	معوقات تحقيق الأساليب التخطيطية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا	٢٠	٠,٩١
٣	مقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا	٢٠	٠,٨٧
	الاستبيان ككل	١٠٠	٨٧ ،٠

يوضح الجدول السابق رقم (١) أن معامل الثبات (٠، ٨٧)، وهو معامل مرتفع للبات الإحصائي للأداة ككل ولكل بعد من أبعادها.

ب- استمارة أستبيان حول (برامج التمكين للمراة المعنفة زواجيا) مطبق علي النساء المعنفات زواجيا المستفيدات من المنظمات غير الحكومية، وقد اشتمل على بعدين رئيسيين هما البعد الأول (للبيانات الأولية)، والبعد الثاني (لبرامج التمكين الإجتماعي، والسياسي، والقانوني، والاقتصادي، والتعليمي، والصحي والنفسي) المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا، وقد تم تصميم الاستبيان بعد الرجوع للإطار النظري والدراسات السابقة المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات الدراسة لتحديد ابعاد ومحاور الاستبيان، وبناء عليه تم صياغة عدد من العبارات المرتبطة بكل بعد أومحور بما يتسق مع أهداف الدراسة.

وللتحقق من الصدق الظاهري للاستبيان تم عرضه على بعض الخبراء ذوي الارتباط بالعمليات والاساليب التخطيطية لبرامج تمكين المراة المعنفة بمحافظة اسيوط، وكذلك السادة المحكمين(*)، وفي ضوء ردودهم تمت اعادة صياغة بعض العبارات وحذف اخري، وفي النهاية تمت صياغة الاستبيان في بعدين رئيسيين احتوي فيه البعد الثاني علي عدد(٨٤)عبارة موزعة علي محاور التمكين بالتساوي، بالإضافة للبعد الاول والذي اشتمل علي البيانات الاولية، كما تم التحقق من ثبات الاستبيان باستخدام طريقة إعادة الاختبار حيث قام الباحث بتطبيق الاستبيان على عينة مشابهة لعينة الدراسة من المستفيدات من الجمعيات الأهلية بلغت(١٢) مفرده، ثم إعادة التطبيق عليهم مرة أخرى بفاصل زمني قدره (١٥) يومًا، ثم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة (سيبرمان) والذي اظهرت أن معامل الثبات بلغت قيمته (٠، ٨٨) وهو معامل مرتفع للاستبيان ككل ولكل محور من محاوره وهوما توكده بيانات الجدول التالي رقم (٢) لمعدلات ثبات الاستبيان.

م	المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	الدلالة. دال إحصائيا
١	برامج التمكين الإجتماعي	١٢	٠,٩١	
٢	برامج التمكين السياسي	١٢	٠,٨٩	
٣	برامج التمكين القانوني	١٢	٠,٩١	
٤	برامج التمكين الاقتصادي	١٢	٠,٨٩	
٥	برامج التمكين التعليمي	١٢	٠,٨٧	
٦	برامج التمكين الصحي	١٢	٠,٨٨	
٧	برامج التمكين النفسي	١٢	٠,٨٦	
	الاستبيان ككل	٨٤	٨٨ ،٠	

٤- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: تمثل المجال المكان للدراسة في المنظمات غير الحكومية المعنية بمناهضة العنف وتمكين المرأة المعنفة بناء علي موافقة مديرية التضامن الاجتماعي بالتطبيق علي مركز ومدينة اسيوط، والذي يحتوي على اكبر عدد من هذه المنظمات بالمقارنة مع اي مركز أو مدينة أخري علي مستوي المحافظة وهي كالتالي:-

- جمعية الشيخ بخيت سيد لتنمية المجتمع.
- جمعية تنمية المجتمع المحلي بالوليدية.
- الجمعية النسائية الإسلامية لرعاية الاسرة.
- جمعية الرعاية الإجتماعية. دار الصفا للبنات.
- جمعية الشابات المسلمات.
- الجمعية الإسلامية لتيسير الحج والخدمات الاجتماعية بأسيوط.

- جمعية عابدة الخيرية.
- جمعية تنمية المجتمع المحلي. قسم اول.
- جمعية المحافظة علي القران الكريم والخدمات العامة، وقد تم تطبيق ادوات الدراسة علي هذه المنظمات وفقا للشروط التالية:-
  - اهتمام تلك المنظمات بمناهضة العنف ضد المرأة في نطاقها الجغرافي أو خارجه من خلال فروعها أو بالشراكة مع منظمات أخري
  - تقديم برامج لتمكين المراة المعنفة زواجيا في مجال واحد أو اكثر من مجالات التمكين
  - ان يمضي علي اشهارها اكثر من سنتين
  - ان تكون مستمرة في تقديم انشطتها وقت تطبيق الدراسة الميدانية
  - موافقة المسئولين بها علي اجراء الدراسة والتعاون مع الباحث أومن يعاونه في جمع البيانات

ب- المجال البشري: تمثل المجال البشري للدراسة فيما يلي:-

١- أعضاء مجالس الادارة والعاملين المعنيين بتقديم الخدمات بالمنظمات غير الحكومية باستخدام طريقة المسح الشامل وقد بلغ عددهم (٧١) مفردة.

٢- النساءالمعنفات زواجيا (المستفيدات)، والذين تم اختيارهم وفقا لشروط تعرضها لنوع واحد أو اكثر من انواع العنف الزوجي، وان يكون لها ابناء، وأن تلجا بنفسها للحصول علي المساعدة والاستفادة من أي من برامج التمكين المقدمة، وان تجيد القراءة

والكتابة، وان تتعاون مع الباحث أو جامعي البيانات في الإجابة على تساؤلات الاستبيان وتلتزم برده وقت اجراء الدراسة الميدانية بكل منظمة، نظرا لعدم توفر كل برامج التمكين الواردة في الاداة بكل المنظمات مجتمع الدراسة، وقد بلغ العدد الاجمالي لهؤلاء المستفيدات ممن انطبقت عليهم الشروط حوالي(١٥٩١)مما دعا الباحث للجوء لخطة المعاينة التالية لاختيار الحجم الامثل اللعينة:-

١- خطة المعاينة :

أ- وحدة المعاينة: المراة المعنفة زواجيا المستفيدة من اي من برامج التمكين المقدمة بالمنظمات غير الحكومية مجتمع الدراسة أيا كان عمرها أو حالتها التعليمية أو مهنتها أو عدد افراد اسرتها أو دخلها أو منطقة سكنها أو عدد سنوات زواجها.

ب-أطار المعاينة: بلغ اطار المعاينة (١٥٩١).

ج-حجم العينة ونوعها: لتحديد الحجم المناسب للعينة قام الباحث باستخدام القانون التالي لتحديد الحجم الامثل اللعينة:-

$$n = \frac{Nx2p(1-p)}{d2(N-1)+X2P(1-p)}$$

حيث **N** حجم مجتمع الدراسة.

و**X2** قيمة كا٢تربيع عند مستوي معنويه ٠,٠٥، ودرجة حرية ١= ٣٢ ،٥

و**P** نسبة المستفيدين ٠، ٥

d2 مستوي الخطأ الذي لا ينبغي تجاوزه للحصول علي اكبر حجم للعينة ٠، ٠٥

وبتطبيق القانون السابق بلغ حجم العينة(١٦٩) مفرده عند مستوي معنويه ٠,٠٥ اي عند مستوي ثقة ٩٥%، وتحدد نوع العينة في العشوائية المنتظمة

د- المجال الزمني: أستغرقت الدراسة الفترة الزمنية من شهر مارس، سنة ٢٠٢٣م، حتي شهر نوفمبر، سنة٢٠٢٤م.

٥- **أساليب التحليل الإحصائي**: تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(Spss.v.240)** وتم تطبيق الأساليب الإحصائية المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية والقوة المعيارية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الفاكرونباخ وسبيرمان للثبات، ومعامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وللحكم على المستوى باستخدام المتوسط الحسابي، تم تحديد بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي للأداتين (نعم ثلاث درجات، وإلى حد ما درجتان، ولا درجة واحدة) ثم تم ترميز وإدخال البيانات للحاسب الآلي، ولتحديد طول خلال المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى وهو=أكبر قيمة–أقل قيمة (٣ -١= ٢)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (٣/٢= ٠,٦٧)، ثم تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهي (الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وبهذا أصبح طول الخلايا التي توضح المستوى كالتالي:

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة أوالبعدأوالمؤشرمن١- ١,٦٧مستوى منخفض

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة أو البعد أو المؤشر بين أكثر من ١,٦٧- ٢,٣٤مستوى متوسط
- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة أوالبعدأوالمؤشربين أكثرمن ٢,٣٤-٣مستوى مرتفع

ثامنا: نتائج الدراسة الميدانية

١-النتائج الخاصة بمستوي الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.

أ-النتائج الخاصة بالبيانات الاولية للمسئولين، والتي يوضحها الجدول التالي رقم (٣):

م	العبارة	ك	٪
١	النوع :		
	ذكر	٤٩	٦٩
	أنثى	٢٢	٣١
٢	الحالة الإجتماعية		
	متزوج	٥٧	٨٠، ٢
	اعزب	٢	٢، ٨
	مطلق	٥	٧، ٢
	ارمل	٧	٩، ٨
٣	السن		
	اقل من ٣٥سنة	٣	٤، ٢
	من ٣٥لاقل من ٤٥سنة	١١	١٥، ٤
	من ٤٥لاقل من ٥٥سنة	٣١	٤٣، ٨
	من ٥٥سنة فاكثر	٢٦	٣٦، ٦
٤	المؤهل العلمي:		
	مؤهل متوسط	٦	٨، ٤
	مؤهل فوق المتوسط	١٩	٢٦، ٨
	مؤهل جامعي	٣٥	٤٩، ٤

م	العبارة	ك	٪
	دراسات عليا. ماجستير/دكتوراه.(تذكر)	**١١**	**١٥، ٤**
٥	**الخبرة في مجال العمل**		
	اقل من ٥ سنوات	**٧**	**٩، ٩**
	من ٥ لأقل من ١٠ سنوات	**٨**	**١١، ٣**
	من ١٠ لأقل من ١٥ سنة	**١٨**	**٢٥، ٤**
	من ١٥ سنة فأكثر	**٣٨**	**٥٣، ٤**
٧	**الحصول علي الدورات التدريبية وعددها**	**٦١**	**٨٥، ٩**
	دروتان	**١٢**	**١٩، ٧**
	ثلاث دورات	**١٧**	**٢٧، ٩**
	ثلاث دورات فأكثر	**٣٢**	**٥٢، ٤**
٨	**الاستفادة من الدورات التدريبية :**		
	تنمية المعارف أو المهارات أو القيم التخطيطية	٢٤	٣٩، ٤
	تنمية المعارف الخاصة بأساليب لتخطيط وادوات تطبيقها	٢٦	٤٢، ٦
	طرق إعداد الخطط ومراحلها في علاج العنف الأسري	٢٦	٤٢، ٦
	تنمية المعارف المرتبطة بالتمكين وأنواعه ومؤشراته	٤٠	٦٥، ٦
	مداخل أو طرق تقدير احتياجات النساء المعنفات زواجيا	٨	١٣، ٢
	إعداد دراسات أو بحوث خاصة بالعنف ضد المرأة على المستوى المحلي	١٧	٢٧، ٩
	ادراك آليات حل النزاعات الزوجية أو المدافعة عن حقوق المرأة المعنفة زواجيا	٣٨	٦٢، ٣
	تقويم عائد البرامج التمكينية على المرأة المعنفة بشكل عام	٨	١٣، ٢
	تنمية المعارف الخاصة بسياسات تمكين المرأة المصرية وانعكاساتها على البرامج المقدمة للمستهدفين	٣٩	٦٣، ٩
	تطوير علاقات التنسيق والشبكات والشراكات مع منظمات مناهضة العنف والتمييز ضد المراة والدفاع عن حقوقها	٥٢	٨٥، ٢

يوضح الجدول السابق رقم (٣) أن غالبية أعضاء مجلس الادارة والعاملين من الذكور بنسبة. ٦٩%، في حين بلغت نسبة الإناث٣١%، وأن

غالبيتهم من المتزوجين بنسبة٨٠، ٢%، ثم الارامل بنسبة٩، ٨%، ثم المطلقين بنسبة ٧، ٢%، وأخيرا غير المتزوجين. بنسبة ٢، ٨%، كما أن فئاتهم العمرية جاء في مقدمتها. الفئة العمرية من٤٥ لأقل من٥٥ سنة. بنسبة٤٣، ٨%، ثم الفئة العمرية من ٥٥ سنة فاكثر. بنسبة٣٦ ، ٦%، ثم الفئة العمرية من٣٥ لأقل من ٤٥سنة.بنسبة ١٥، ٤%، واخيرا الفئة العمرية الأقل من ٣٥سنة.بنسبة ٤، ٢%، وكذلك فان غالبية المبحوثين حاصلين على مؤهل عالي. بنسبة ٤٩، ٤%، ثم الحاصلين على موهل فوق المتوسط. بنسبة ٢٦، ٨%، تلاها الحاصلين على مؤهل متوسط. بنسبة ٨، ٤%، واخيرا الحاصلين على دراسات عليا. بنسبة ١٥، ٤%، كما أن خبرتهم في مجال العمل جاء في مقدمتها من تتجاوز عدد سنوات خبرتهم ١٥سنة فاكثر .بنسبة٥٣، ٤، ثم من تتراوح عدد سنوات خبرتهم من١٠لاقل من١٥سنة. بنسبة ٢٥، ٤%، تلى ذلك من تتراوح عدد سنوات خبرتهم من ٥ لأقل من ١٠سنوات بنسبة١١، ٣%، ثم من تقل عدد سنوات خبرتهم عن٥سنوات. بنسبة٩، ٩، كما ان الحاصلين منهم علي دورات تدريبية بلغت نسبتهم٨٥، ٩%، جاء في مقدمتهم من حصلوا على ثلاث دورات تدريبية فاكثر. بنسبة٥٢، ٤%، ثم الحاصلين علي دورتان تدريبيتان بنسبة١٩، ٧%، ثم من حصلوا علي ثلاث دورة تدريبية. بنسبة ٢٧، ٩%، واخيرا أشارت البيانات إلى ان عائد استفادتهم من هذه الدورات جاء في مقدمتها. تطوير علاقات التنسيق والشبكات والشراكات مع منظمات مناهضة العنف والتمييز ضد المراة والدفاع عن حقوقها. بنسبة ٨٥، ٢%، ثم تنمية المعارف المرتبطة بالتمكين وابعاده وموشراته. بنسبة ٦٥، ٦%، تلي ذلك تنمية المعارف المرتبطة بسياسات تمكين المرأة المصرية وانعكاساتها على البرامج المقدمة للمستهدفين. بنسبة ٦٣، ٩%، ثم أدراك اليات حل النزاعات الزوجية أو المدافعة عن حقوق المرأة المعنفة زواجيا. بنسبة ٦٢، ٣%، تلي ذلك

طرق اعداد الخطط ومراحلها في علاج العنف الأسري. بنسبة٤٢، ٦%، وفي نفس الترتيب مكرر. تنمية المعارف الخاصة بأساليب التخطيط وادوات تطبيقها، ثم تنمية المعارف أو المهارات أوالقيم التخطيطية. بنسبة٣٩، ٤%، ثم أعداد دراسات اوبحوث خاصة بالعنف ضد المراة علي المستوي المحلي. بنسبة ٢٧، ٩%، واخير مداخل اوطرق تقدير احتياجات النساء المعنفات زواجيا. بنسبة١٣ ، ٢%، وفي نفس الترتيب مكرر. تقويم عائد البرامج التمكينية علي المراة المعنفة بشكل عام.

ب -النتائج الخاصة بالأساليب التخطيطية

جدول رقم (٤) يوضح مستوى الأساليب الوقائية

م	الأساليب الوقائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	تحددالاساليب الوقائية ما يحتمل أن يحدث والاستعداد لما سيحدث بالبرامج المناسبة كاستشراف للمستقبل	١، ٥٢	٠، ٨٣	١٨
٢.	تحديد الموارد والإمكانات المتاحة اوالتي يمكن ايجادها مستقبلا للخطط المقترحة	٢، ٦٠	٠، ٦١	١
٣.	الرجوع لنتائج البحوث الحديثة أو التقارير المتخصصة في اختيار البرامج المقترحة للتطبيق وتحديد البدائل الممكنة لها	١، ٥٨	٠، ٨١	١٧
٤.	نشر المعلومات الدقيقة والحديثة عن قضايا ومشاكل النساءالمعنفات	٢، ٤٠	٠، ٦٣	٦
٥.	تحليل المتغيرات الديموجرافية للفئات المستهدفة وظروف وأوضاع المجتمع لتحديد البرامج الوقائية الملائمة	١، ٤١	٠، ٨٦	٢٠
٦.	تحديد معايير لأولويات البرامج المقدمة وأماكن توزيعها جغرافيًا	١، ٥٠	٠، ٧٩	١٩

م	الأساليب الوقائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
٧.	يتم اتخاذ القرارات باستقلالية في ضوء التحديد الدقيق لنتائجها المحتملة واكتشاف جميع السيناريوهات الممكنة لتنفيذها	١، ٦٥	٠، ٧٤	١٤
٨.	استخدام الحوار المجتمعي لدعم المشاركة في التخطيط لاختيار الأساليب والادوات المناسبة لتطبيقها	٢، ١٠	٠، ٦٦	٩
٩.	استحداث وحدات للحماية من العنف لمنع حدوث المشكلات مستقبلاً والوقاية منها	٢، ٣١	٠، ٦٣	٨
١٠.	الشراكة مع المنظمات المحلية أو الدولية لتوفير بيئة آمنة للمرأة	٢، ٥١	٠، ٦١	٢
١١.	اختيار الأساليب الوقائية والادوات المناسبة لتطبيقها كالندوات والزيارات الميدانية باستخدام العمل الفريقي	٢، ٤٩	٠، ٦٠	٣
١٢.	توفير قوائم بأولويات احتياجات النساءالمعنفات زواجيًا	٢، ٠٦	٠، ٧٧	١٠
١٣.	المتابعة المستمرة لتنفيذ البرامج وفقا للاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف وتمكين المرأة	٢، ٤٥	٠، ٦٨	٤
١٤.	مراعاة الاسلوب المستخدم للتكامل بين أبعاد التمكين أو انواعه	١، ٩٧	٠، ٨٧	١٢
١٥.	التركيز علي أولوية حماية حقوق المراة الفقيرة في الحياة الكريمة وتوفير البرامج اللازمة لبناء قدراتها	٢، ٣٧	٠، ٦٤	٧
١٦.	العمل وفق استراتيجية شاملة لمنع أسباب حدوث مشكلات العنف مستقبلا بدلاً من التعامل مع أعراضها	٢، ٤١	٠، ٦٢	٥

م	الأساليب الوقائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١٧.	تتم الاستفادة من اراء الخبراء في اختيار الأساليب والادوات الوقائية المناسبة للتطبيق	٢، ٠١	٠، ٦٩	١١
١٨.	إجراء المسوح أو البحوث الميدانية لتحديد أبعاد المشكلة والمتأثرين بها وخصائصهم ديموجرافيًا	١، ٦٠	٠، ٧٣	١٦
١٩.	يتم صياغة الأهداف النهائية كمرشد بعد مراجعة الاهداف المستمدة من رؤية ورسالة المنظمة دوريا بمشاركة الادارات أوالاقسام لإمكانية تنفيذها ومتابعتها وتقويمها	١، ٦٦	٠، ٨١	١٣
٢٠.	يتم تحليل البيئة الداخلية(نقاط القوة والضعف) والبيئة الخارجية(الفرص والتهديدات) قبل اختيار الأساليب الملائمة وادوات تطبيقها	١، ٦٤	٠، ٨٣	١٥
	المتوسط	٢، ٠٢	٠، ٧٢	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (٤) أن مستوى الأساليب الوقائية (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢، ٠٢)، بانحراف معياري (٠، ٧٢)، ومؤشرات ذلك وفقًا لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. تحديد الموارد والإمكانيات المتاحة أو التي يمكن إيجادها مستقبلاً للخطط المقترحة. بمتوسط (٢,٦٥)، وفي الترتيب الثاني. الشراكة مع المنظمات المحلية أو الدولية لتوفير بيئة آمنة للمرأة. بمتوسط (٢,٥١)، وفي الترتيب الثالث. اختيار الأساليب الوقائية والأدوات المناسبة لتطبيقها كالندوات والزيارات الميدانية باستخدام العمل الفريقي. بمتوسط (٢,٤٩)، وفي الترتيب الرابع. المتابعة المستمرة لتنفيذ البرامج وفقا للاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف وتمكين المرأة. بمتوسط (٢,٤٥)، وفي الترتيب الخامس. العمل

وفق استراتيجية شاملة لمنع أسباب حدوث مشكلات العنف مستقبلا بدلاً من التعامل مع أعراضها. بمتوسط (٢,٤١)، وفي الترتيب السادس. نشر المعلومات الدقيقة والحديثة عن قضايا ومشاكل النساء المعنفات. بمتوسط (٢,٤٠)، وفي الترتيب السابع. التركيز علي أولوية حماية حقوق المراة الفقيرة في الحياة الكريمة وتوفير البرامج اللازمة لبناء قدراتها. بمتوسط (٢,٣٧)، ولعل ذلك يشير إلى أن الجهود الوقائية هنا تدور حول تطوير أساليب أعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على المشاركة في القرار التخطيطي من خلال بروتوكولات التعاون مع المنظمات الأخرى لتوفير بيئة أمنة للمراة، وهو ما يتفق مع ما أكدت عليه دراسة (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٩) بضرورة الاعتماد على نشر المعلومات عن القضايا الخاصة بالعنف اعتمادًا على البيانات الحديثة، واستخدام المواد المناسبة كالندوات والمحاضرات، وادوار المنظمات غيرالحكومية في إعداد الاستراتيجيات الوقائية لمواجهة الصورة السلبية، وأهمية دور الرائدات الريفيات في مساعدة المعنفات، وكذلك دراسة (عويس، ١٩٩٦) والتي أكدت على أن المهام والأساليب التخطيطية يجب ان تشمل تحديد الموارد والإمكانيات والاحتياجات وترتيب الأولويات لإعداد الخطط والبرامج والمشروعات والتنفيذ والمتابعة والتقويم، بالإضافة لدراسة (شلبي، ٢٠١٣) والتي أكدت على أن الآليات التخطيطية تشتمل على التنسيق والشراكة المجتمعية لتفعيل الإدارة الرشيدة للمنظمات غير الحكومية.

بينما جاء في نهاية الترتيب. يتم صياغة الأهداف النهائية كمرشد بعد مراجعة الاهداف المستمدة من رؤية ورسالة المنظمة دوريا بمشاركة الادارات أوالاقسام لإمكانية تنفيذها ومتابعتها وتقويمها. بمتوسط (١، ٦٦) في الترتيب الثالث عشر، واتخاذ القرارات باستقلالية في ضوء التحديد الدقيق

لنتائجها المحتملة واكتشاف جميع السيناريوهات الممكنة لتنفيذها. بمتوسط (١، ٦٥) في الترتيب الرابع عشر، ويتم تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) قبل اختيار الأساليب وأدوات تطبيقها. بمتوسط (١,٦٤) في الترتيب الخامس عشر، وإجراء المسوح أو البحوث الميدانية لتحديد أبعاد المشكلة والمتأثرين بها وخصائصهم ديموجرافيًا. بمتوسط (١,٦٠) في الترتيب السادس عشر، والرجوع لنتائج البحوث الحديثة أو التقارير المتخصصة في اختيار البرامج المقترحة للتطبيق وتحديد البدائل الممكنة لها. بمتوسط (١,٥٨) في الترتيب السابع عشر، وتحدد الاساليب الوقائية ما يحتمل ان يحدث والاستعداد لما سيحدث بالبرامج المناسبة كاستشراف للمستقبل أو. اسلوب السيناريو. بمتوسط (١,٥٢) في الترتيب الثامن عشر، وتحديد معايير لأولويات البرامج المقدمة وأماكن توزيعها جغرافيًا. بمتوسط (١,٥٠) في الترتيب التاسع عشر، وتحليل المتغيرات الديموجرافية للفئات المستهدفة وظروف وأوضاع المجتمع لتحديد البرامج الوقائية الملائمة. بمتوسط (١,٤١) في الترتيب العشرون، ولعل ذلك ما يشير إلي ضرورة توفير الدعم المناسب لمقابلة احتياج تلك المؤسسات لممارسة تلك الأساليب في واقعيا، وهوما كدت عليه دراسة (النجار، ٢٠٠٧)، وضرورة التركيز على الأساليب الاستشرافية وخاصة أسلوب السيناريو بمعنى التحول من السؤال ماذا يمكن أن يحدث لو حدث كذا إلى ماذا يمكن أن يحدث لو وماذا وكيف للوصول إلى تصور للمستقبل المنشود، وهو ما اكدت عليه دراسة **(Daniela, 2006)**، وذلك في ضوء التحليل العلمي للبيئة الداخلية والخارجية، والسيطرة على الموارد المتاحة والممكنة وتوفير الاستقلالية في اتخاذ القرارات التخطيطية ودعم الأساليب الفنية كبحوث تحليل الاحتياجات لإمكانية التنبوء بالمستقبل.

جدول رقم (٥) يوضح مستوى الأساليب العلاجية

م	الأساليب العلاجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى والترتيب
١.	توفير فرق عمل متخصصة للتعامل مع مشكلات النساء المعنفات طبقًا لتقدير الموقف	١، ٦١	٠، ٨٥	١٧
٢.	توفير قوائم ببدائل الحلول للمشكلات بناء على التنبؤ بالمشكلات مسبقا	١، ٩٩	٠، ٨٠	١١
٣.	الاعتماد على خطوات حل المشكلة كأسلوب فعال للتخطيط لعلاج مشكلات المعنفات (بتحديد المشكلة وجمع البيئات وتحديد الأهداف ووضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها)	١، ٥٠	٠، ٦٧	١٩
٤.	إشراك المستفيدين في خطط العلاج أو فاتخاذ القرارات المختلفة لمشكلاتهم بجانب الخبراء والمتخصصين	٢، ٠٧	٠، ٧٧	٩
٥.	التركيز على التخفيف من أعراض مشكلة العنف ضد المرأة والنتائج المترتبة عليها بتوفير برامج عاجلة لذلك	٢، ٦٤	٠، ٦١	٢
٦.	تحليل مشاكل النساء المعنفات بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتقديم خطط العلاج الملائمة	١، ٥٣	٠، ٦٩	١٨
٧.	متابعة حصول المستفيدات على الخدمات كحقوق ضرورية في التوقيت المناسب وفق خطط العلاج	٢، ٦٢	٠، ٦٦	٣
٨.	يتم تحليل التقارير المتخصصة عن مؤشرات تمكين المرأة المعنفة زواجيا لتحديد الفجوات بين الواقع والمستهدف في خطط العلاج	١، ٩٣	٠، ٨٧	١٢
٩.	التعاون مع الموسسات المتخصصة لتأهيل النساء المعنفات للتوافق مع أنفسهم وبيئاتهم الاجتماعية	٢، ٥٧	٠، ٦١	٦
١٠.	مراعاة توفر المرونة في الأساليب ووسائل تطبيقها للتعامل مع ما قد يطرأ عليها من تغيرات	٢، ٠٣	٠، ٦٦	١٠

م	الأساليب العلاجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى والترتيب
١١.	التركيز علي الاولويات لإشباع احتياجات المرأة المعنفة ومراعاة توفير الخدمات التي تعالج جذور مشكلاتها كالفقر والبطالة والأمية	٢، ١٤	٠، ٧٠	٨
١٢.	التركيز على عامل التوقيت لمنع تفاقم المشكلات بتقديم البرامج في الوقت المناسب دون تأخير	٢، ٥٩	٠، ٦١	٥
١٣.	التوجيه والإشراف لدعم وإنقاذ الحالات الطارئة لطالبي المساعدة	٢، ٦٩	٠، ٦٢	١
١٤.	يتم إشراك كافة الأطراف ذات الصلة من داخل وخارج المنظمة في اختيار الأساليب العلاجية والادوات المناسبة لتطبيقها اوتطويرها	١، ٦٢	٠، ٧٨	١٦
١٥.	تحديد الموارد والبدائل التي تعزز استمرار حصول النساء المعنفات علي الخدمات بشكل دائم	٢، ٥٢	٠، ٥٩	٧
١٦.	تحليل مشاكل النساء المعنفات وامتداداتها للتعامل معها كوحدة واحدة	١، ٦٤	٠، ٨٠	١٥
١٧.	الاستفادة من خبرات النساءالمعنفات ممن سبق لهن التعافي في البرامج المقدمة لضحايا العنف الحاليين	٢، ٦٠	٠، ٦٦	٤
١٨.	متابعة أداء اللجان المتخصصة طبقًا لنوع البرامج المقدمة	٢، ٦٤	٠، ٥٨	٢ مكرر
١٩.	تقويم عائد البرامج المقدمة في تحقيق الأهداف الخاصة بالمنظمة	١، ٦٦	٠، ٨٢	١٤
٢٠.	توفيرمعاييرللتأكد من نجاح البرامج المقدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجيا باستخدام الأدوات المناسبة لذلك	١، ٨٧	٠، ٧٩	١٣
	المتوسط	٢، ١٣	٠، ٧٠	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (٥) أن مستوى الأساليب العلاجية (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي(٢، ١٣) بانحراف معياري (٠، ٧٠)، ومؤشرات ذلك وفقًا لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. التوجيه والإشراف لدعم وإنقاذ الحالات الطارئة لطالبي المساعدة. بمتوسط (٢,٦٩)، وفي الترتيب الثاني. التركيز على التخفيف من أعراض مشكلة العنف ضد المراة والنتائج المترتبة عليها بتوفير برامج عاجلة لذلك. بمتوسط (٢,٦٤)، وفي نفس الترتيب مكرر. متابعة أداء اللجان المتخصصة طبقًا لنوع البرامج المقدمة، وفي الترتيب الثالث. متابعة حصول المستفيدات على الخدمات كحقوق ضرورية في التوقيت المناسب وفق خطط العلاج. بمتوسط (٢,٦٢)، وفي الترتيب الرابع. الاستفادة من خبرات النساء المعنفات ممن سبق لهن التعافي في البرامج المقدمة لضحايا العنف الحاليين. بمتوسط (٢,٦٠)، وفي الترتيب الخامس. التركيز على عامل التوقيت لمنع تفاقم المشكلات بتقديم البرامج في الوقت المناسب دون تأخير. بمتوسط (٢,٥٩)، وفي الترتيب السادس. التعاون مع الموسسات المتخصصة لتأهيل النساء المعنفات للتوافق مع أنفسهم وبيئاتهم الاجتماعية. بمتوسط (٢,٥٧)، وفي الترتيب السابع. تحديد الموارد والبدائل التي تعزز استمرار حصول النساء المعنفات علي الخدمات بشكل دائم. بمتوسط (٢,٥٢)، ولعل ذلك يشير إلى تركيز الأساليب العلاجية بتلك المنظمات على الأغراض الخاصة بها وبالمستهدفين لتقديم الدعم العاجل لمنع تفاقم المشكلات كحقوق ضرورية في الوقت المناسب بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة، وتحديد الموارد والبدائل لضمان استمرار الحصول عليها، وأن الأساليب التخطيطية هنا تعزز الحاجات الإنسانية، وهو ما كدت عليه دراسة (حمزاوي، ٢٠٠٩)، ويتفق ذلك أيضًا مع دراسة المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٩) والتي أشارت

لاحتياج النساء المعنفات بصورة عاجلة للوصول للخدمات وبيوت الإيواء، وضمان حصولهم على خدمات ذات جودة في التوقيت المناسب كاستجابة للمساعدة، والتعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إعداد الاستراتيجيات الدفاعية والعلاجية المناسبة لضمان حصول النساء المعنفات عليها، وتحديد الموارد والبدائل والمتابعة لاستمرار حصولهم على الخدمات كإحدى المهام الفنية للعملية التخطيطية.

بينما جاء في نهاية الترتيب. تقويم عائد البرامج المقدمة في تحقيق الأهداف الخاصة بالمنظمة. بمتوسط (١,٦٦) في الترتيب الرابع عشر، وتحليل مشاكل النساء المعنفات وامتداداتها للتعامل معها كوحدة واحدة. بمتوسط (١,٦٤) في الترتيب الخامس عشر، ويتم إشراك كافة الأطراف ذات الصلة من داخل وخارج المنظمة في اختيار الأساليب العلاجية والادوات المناسبة لتطبيقها أو تطويرها. بمتوسط (١,٦٢) في الترتيب السادس عشر، وتوفير فرق عمل متخصصة للتعامل مع مشكلات النساء المعنفات طبقًا لتقدير الموقف. بمتوسط (١,٦١) في الترتيب السابع عشر، وتحليل مشاكل النساء المعنفات بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتقديم خطط العلاج الملائمة. بمتوسط (١,٥٣) في الترتيب الثامن عشر، والاعتماد على خطوات حل المشكلة كأسلوب فعال للتخطيط لعلاج مشكلات المعنفات(بتحديد المشكلة وجمع البيئات وتحديد الأهداف ووضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها). بمتوسط (١,٥٠) في الترتيب التاسع عشر، ولعل ذلك يشير إلى مركزية الأهداف وتخصيص الموارد واتخاذ القرارات، وضعف أداء فرق العمل للتعامل مع مشكلات المعنفات العاجلة وضعف الاتصالات الفعالة للاستفادة من الخبراء والمتخصصين، وهو ما يتطلب توفر نظام قوي للمعلومات والاعتماد على أساليب موضوعية لتقدير الاحتياجات وأساليب علمية لاتخاذ القرارات والتقويم، وتفعيل البحوث

والاستشارات، وهوما اكدت عليه دراسة (الرشيدي، ٢٠١٢)، مما بتطلب السيطرة على الموارد باستقلالية وتوفر اللامركزية في القرارات التخطيطية، حتى لا تؤدي تلك المشكلات للغموض في المعاني وعدم توحيد المفاهيم الدقيقة للأساليب ويوثر بشكل كامل على الممارسة التخطيطية، وهوما كدت عليه دراسة (عويس، ١٩٩٦). وضرورة الاعتماد على آراء الخبراء والمهنيين في مهنة الخدمة الإجتماعية لتقدير احتياجات المراة المعنفة وان تبني عليها عملية التخطيط لإشباعها طبقا لاولوياتها وهو اكدته دراسة (المانع، ٢٠١٣)

جدول رقم (٦) يوضح مستوى الأساليب الإنمائية والتأهيلية

م	الأساليب الإنمائية والتأهيلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	تقدير فاعلية البرامج الحالية بالمقارنة بين التكاليف والعائد منها في تنمية قدرات المستهدفين واعتمادهم علي أنفسهم	٣٧ ،١	٨٦ ،٠	١٧
٢.	رفع كفاءة البرامج المقدمة بالمؤسسات المعنية بتمكين المراة المعنفة بشكل عام والمعنفه زواجيا بشكل خاص	٢٩ ،٢	٧٠ ،٠	٧
٣.	حصرأحتياجات النساءالمعنفات زواجيا وترتيبها طبقا لأولوياتها اعلي المستوي المحلي وتحديد البرامج اللازمة لمقابلتها	١٩ ،٢	٦٩ ،٠	٩
٤.	تنفيذ برامج تدريبية لتنمية قدرات ومهارات ومعارف العاملين بالمؤسسات المعنية بمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة	٢٦ ،٢	٦٨ ،٠	٨
٥.	استطلاع رأي قادة المجتمع وممثليه في اختيار الأساليب الإنمائية والتأهيلية والادوات التي تترجمها علي ارض الواقع	٥٨ ،١	٨٤ ،٠	١٣

م	الأساليب الإنمائية والتأهيلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
٦.	توفير بدائل الخطط وتحديد التكاليف المتوقعة لكل بديل	٢، ١٥	٠، ٦٧	١٠
٧.	التحليل العلمي للتقارير والإحصائيات لتحديد معدلات انتشار الظاهرة جغرافيًا كمؤشرات للعمل	١، ٦٢	٠، ٨٧	١٢
٨.	توجيه اهتمام الرأي العام المحلي بخطورة انتشار الظاهرة على الأسرة والمجتمع باستخدام الأدوات الإعلامية المناسبة	٢، ٦٤	٠، ٦٢	٤
٩.	الاستعانة بشجرة القرار لفهم وتوقع النتائج المحتملة قبل اتخاذ القرارات	١، ٣٥	٠، ٨٨	١٨
١٠.	التركز على الأساليب التي تدعم مشاركة النساء الأكثر عرضة للمشكلات في أنشطة مؤسسات المجتمع المعنية بمساندة حقوقهم ومواجهة مشكلاتهم وتنمية قدراتهم الي أقصي حد ممكن.	٢، ٧١	٠، ٦٣	١
١١.	التبادل المستمر للمعلومات مع المتعاملين مع قضايا المرأة كالرائدات الريفيات أو مقدمي الخدمات لتطوير البرامج التمكينية	٢، ٦٧	٠، ٦٤	٣
١٢.	اشراك المستهدفين ممن لهم تجارب سابقة في التخطيط للبرامج المقدمة	٢، ٦٠	٠، ٦٨	٦
١٣.	تحرص المنظمة علي تحليل العائد بالتركيز على الاهداف المحققة فعليا ومدي الانحراف عن التوقعات كميا وكيفيا	١، ٣٠	٠، ٨٨	١٩
١٤.	التركيز علي الاساليب التي تحقق الاقتصاد في التكلفة قدر الامكان	٢، ٦٠	٠، ٧١	٦ مكرر
١٥.	اتخاذ القرارات المعبرة عن الاتجاهات الداعمة لأولويات احتياجات الأسر الفقيرة	٢، ٦٢	٠، ٦٨	٥

م	الأساليب الإنمائية والتأهيلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١٦.	تحليل أثر السياسات على أداء المنظمات المعنية بتوفير برامج التمكين للمستهدفين	١، ٥١	٠، ٨٦	١٤
١٧.	تنسيق جهود المتطوعين في دعم برامج التمكين المقدمة	٢، ٦٩	٠، ٦٦	٢
١٨.	الاستفادة من مصفوفة القرارات في اتخاذ القرارات الرشيدة كتحديد مشكلات المعنفات زواجيا واولوياتها والموارد والبدائل والمهام لمواجهتها	١، ٣٩	٠، ٨٧	١٦
١٩.	يتم رسم صورة وافية عن كافة البدائل التي يكون فيها تمكين المرأة المعنفة قاعدة للاهداف الاستراتيجية التنموية والبدائل الافرع الرئيسية وخيارات كل بديل أفرع ثانوية	٢، ٤١	٠، ٦٤	١٥
٢٠.	انشاء وابتكار نماذج جديدة لبرامج للتعامل مع تطورات مشكلات العنف الزوجي بناء على المسوح أو البحوث الميدانية بالمجتمع المحلي	١، ٩٠	٠، ٨٤	١١
	المتوسط	٢، ٠٩	٠، ٧٤	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (٦) أن مستوى الأساليب الإنمائية والتأهيلية (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي(٢، ٠٩) بانحراف معياري (٠، ٧٤)، ومؤشرات ذلك وفقًا لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. التركز على الأساليب التي تدعم مشاركة النساء الأكثر عرضة للمشكلات في أنشطة مؤسسات المجتمع المعنية بمساندة حقوقهم ومواجهة مشكلاتهم وتنمية قدراتهم الي أقصي حد ممكن. بمتوسط (٢,٧١)، وفي الترتيب الثاني. تنسيق جهود المتطوعين في دعم برامج التمكين المقدمة. بمتوسط (٢,٦٩)، وفي الترتيب الثالث. التبادل المستمر

للمعلومات مع المتعاملين مع قضايا المرأة كالرائدات الريفيات أو مقدمي الخدمات لتطوير البرامج التمكينية. بمتوسط (٢,٦٧)، وفي الترتيب الرابع. توجيه اهتمام الرأي العام المحلي بخطورة انتشار الظاهرة على الأسرة والمجتمع باستخدام الأدوات الإعلامية المناسبة. بمتوسط (٢,٦٤)، وفي الترتيب الخامس. اتخاذ القرارات المعبرة عن الاتجاهات الداعمة لأولويات احتياجات الأسر الفقيرة. بمتوسط (٢,٦٢)، وفي الترتيب السادس. اشراك المستهدفين ممن لهم تجارب سابقة في التخطيط للبرامج المقدمة. بمتوسط (٢,٦٠)، وفي نفس الترتيب مكرر. التركيز علي الاساليب التي تحقق الاقتصاد في التكلفة قدر الامكان، ولعل ذلك يشير إلى أن وسائل الوقاية والتأهيل من العنف الأسري تعتمد على تكثيف مشاركة النساء المعنفات بمنظمات المجتمع المحلي، ودعم دور مؤسسات الرعاية بالخدمات والندوات والمحاضرات وورش العمل لنشر التوعية وخاصة بالمناطق الريفية المحيطة بها، وهي نتائج تتفق مع ما أكدت عليه دراسة **(Oyeoku et al.,2013)**، ودراسة **(Angali, 2013)** واللذان أكدا على ضرورة إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي للحد من البناء الاجتماعي الداعم للعنف ومستوياته، وإعادة تشكيل الثقافة والإعلام لنشر التوعية وتبادل المعلومات بين المنظمات المختصة وتطوير الخدمات القائمة كحقوق للنساء المعنفات، وكذلك دراسة (المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٩) والتي اكدت اهمية نشر المعلومات عن القضايا المرتبطة بالعادات والتقاليد المؤدية للعنف، وتفعيل دور الرائدات الريفيات، والمنظمات غير الحكومية لرفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا العنف ضد المرأة.

بينما جاء في نهاية الترتيب. التحليل العلمي للتقارير والإحصائيات لتحديد معدلات انتشار الظاهرة جغرافيًا كمؤشرات للعمل. بمتوسط

(١,٦٢) في الترتيب الثاني عشر، واستطلاع رأي قادة المجتمع وممثليه في اختيار الأساليب الإنمائية والتأهيلية والادوات التي تترجمها علي ارض الواقع. بمتوسط (١,٥٨) في الترتيب الثالث عشر، وتحليل أثر السياسات على أداء المنظمات المعنية بتوفير برامج التمكين للمستهدفين. بمتوسط (١,٥١) في الترتيب الرابع عشر، ويتم رسم صورة وافية عن كافة البدائل التي يكون فيها تمكين المرأة المعنفة قاعدة للاهداف الاستراتيجية التنموية والبدائل الافرع الرئيسية وخيارات كل بديل افرع ثانوية، أو شجرة القرارات. بمتوسط (١,٤١) في الترتيب الخامس عشر، والاستفادة من مصفوفة القرارات في اتخاذ القرارات الرشيدة كتحديد مشكلات المعنفات زواجيا واولوياتها والموارد والبدائل والمهام لمواجهتها. بمتوسط (١,٣٩) في الترتيب السادس عشر، وتقدير فاعلية البرامج الحالية بالمقارنة بين التكاليف والعائد منها في تنمية قدرات المستهدفين واعتمادهم علي أنفسهم. بمتوسط (١,٣٧) في الترتيب السابع عشر، والاستعانة بشجرة القرار لفهم وتوقع النتائج المحتملة قبل اتخاذ القرارات. بمتوسط (١,٣٥) في الترتيب الثامن عشر، وتحرص المنظمة علي تحليل العائد بالتركيز على الاهداف المحققة فعليا ومدي الانحراف عن التوقعات كميا وكيفيا. بمتوسط (١,٣٠) في الترتيب التاسع عشر، ولعل ذلك يشير إلى أن الأساليب الإنمائية يغلب عليها أسلوب التخطيط للقرارات المركزية سواء في استقلالية تخصص الموارد أو تحديد الأهداف الاستراتيجية، ولعل ذلك ما يرتبط بعدم توفر الموارد البشرية والمالية والفنية بالشكل المطلوب لإمكانية التحليل العلمي للتقارير والإحصائيات وتحليل أثر السياسيات على أداء هذه المنظمات، أو صعوبة تحديد البدائل وخياراتها (شجرة القرارات)، أو الاستفادة من مصفوفة القرارات كأسلوب للقرارات التخطيطية أو تقدير

فاعلية البرامج المقدمة بالمقارنة بين التكلفة والعائد منها على المجتمع والمستفيدين، أو الاستفادة من (شجرة القرارات) كأسلوب لاتخاذ القرارات الرشيدة.

جدول رقم (٧) يوضح مستوى الأساليب التخطيطية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا بشكل إجمالي

م	الأساليب التخطيطية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١	الأساليب الوقائية	٢، ٠٢	٠، ٧٢	٣
٢	الأساليب العلاجية	٢، ١٣	٠، ٧٠	١
٣	الأساليب والإنمائية التأهيلية	٢، ٠٩	٠، ٧٤	٢
	المتوسط	٢، ٠٨	٠، ٧٢	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (٧) أن مستوى الأساليب التخطيطية (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢، ٠٨) بانحراف معياري (٠، ٧٢)، ومؤشرات ذلك وفقًا لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. الأساليب العلاجية. بمتوسط (٢، ١٣)، وفي الترتيب الثاني. الأساليب الإنمائية والتأهيلية. بمتوسط (٢، ٠٩)، وفي الترتيب الثالث. الأساليب الوقائية. بمتوسط (٢، ٠٢)، وبهذا تكون النتائج قد أكدت (عدم صحة) الفرض الأول للدراسة، والذي كان مؤداه. من المتوقع أن يكون مستوى الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا (منخفض)، وذلك في ضوء اختبار صحة الفروض الفرعية المنبثقة عن الفرض الأول للدراسة، والتي جاءت نتائجها بشكل إجمالي بمستوى (متوسط).

ج – النتائج الخاصة بالمعوقات والمقترحات

جدول رقم (٨) يوضح معوقات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا

م	المعوقات	المستوى الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	ضعف مشاركة المعنفات زواجيا في خطط العلاج أو الانشطة المقدمة أو اتخاذ القرارات المعبرة عن احتياجاتهم الحقيقية	٢، ٣٦	٠، ٦٣	١٢
٢.	انخفاض أعداد وحدات الخدمة اللازمة لتقديم البرامج التمكينية	٢، ٦٨	٠، ٦٦	٣ مكرر
٣.	الزيادة المستمرة في إعداد طالبي المساعدة بما يفوق الإمكانيات والموارد المتاحة	٢، ٧٣	٠، ٦٢	١
٤.	عدم توفر البنية التحتية المخصصة لتقديم برامج الايواء أو التأهيل كالمباني والقاعات والأجهزة والاثاث	٢، ٦٨	٠، ٦٤	٣
٥.	عدم كفاية التمويل اللازم للتخطيط أو لتفعيل الأساليب	٢، ٦٢	٠، ٦٧	٥
٦.	ضعف القدرات البشرية لبعض المتعاملين مع المعنفات زواجيا أو عدم ادراكهم لثقافة ومنظور حقوق المرأة	٢، ٢٥	٠، ٦١	١٤
٧.	عدم توفر الأعداد المناسبة من العاملين أو المشرفين لتقديم البرامج التمكينية	٢، ٥٨	٠، ٦٧	٦
٨.	صعوبة متابعة المستفيدات جغرافيا أو الوصول لاماكن تواجدهم	٢، ٤٠	٠، ٦٥	١٠
٩.	صعوبة الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة من الجهات الأعلى كموجه لاستراتيجيات العمل علي أرض الواقع	٢، ٢٩	٠، ٧١	١٣
١٠.	صعوبة تحقيق الاساليب التخطيطية للأهداف التي تعبر عن رؤية ورسالة المنظمة	٢، ٢٥	٠، ٧٨	١٤ مكرر
١١.	صعوبة قياس عائد البرامج التمكينية المقدمة في اشباع احتياجات المستفيدات	٢، ٦٦	٠، ٦٤	٤

م	المعوقات	المستوى الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١٢.	صعوبة صياغة الأساليب التخطيطية بشكل علمي لتلائم معدل التغيير المطلوب تحقيقه في الانساق المستهدفة بالبرامج التمكينية	٢، ١٩	٠، ٧٠	١٦
١٣.	اوقات تقديم الخدمات غير مناسبة لبعض المستفيدات	١، ٦٥	٠، ٧٦	٨
١٤.	عدم الاعلام عن البرامج المقدمة بوسائل كافية أو مناسبة للمستفيدات أو لثقافة وظروف المجتمع المحلي	٢، ٣٩	٠، ٦٨	١١
١٥.	صعوبة التواصل المستمر بين بعض مقدمي الخدمات والمستفيدات بعد الحصول على الخدمة	٢، ٢٢	٠، ٧٤	١٥
١٦.	عدم اهتمام بعض المتعاملين بفحص شكاوي ومقترحات المستفيدات أو اشراكهم في خطط العلاج لمشكلاتهم	٢، ٥٤	٠، ٦٩	٧
١٧.	عدم توفر قاعدة بيانات لأزمة لتوفير معلومات دقيقة وحديثة عن المستهدفين من البرامج التمكينية	٢، ٧١	٠، ٦١	٢
١٨.	عدم كفاية بعض البرامج التمكينية المقدمة في إيجاد حلول جذرية لمشاكل المعنفات زواجيا	٢، ٤٩	٠، ٧٠	٨
١٩.	ضعف اليات التكامل أو الشراكة مع المؤسسات الحكومية والأهلية ذات الصلة بتمكين المرأة ومناهضة العنف علي المستوي الافقي والراسي	٢، ٤٥	٠، ٦٩	٩
٢٠.	قلة اعداد الكوادر المتخصصة للتعامل مع مشكلات المعنفات زواجيا كوحده واحده	٢، ١٢	٠، ٧١	١٧
	المتوسط	٢، ٤١	٠، ٦٨	مرتفع

يوضح الجدول السابق رقم (٨) أن مستوى معوقات تحقيق الأساليب التخطيطية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا (مرتفع)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢، ٤١) بانحراف معياري (٠، ٦٨)، وجاءت هذه

المعوقات مرتبة وفقًا للمتوسط الحسابي كالتالي: في الترتيب الأول. الزيادة المستمرة في إعداد طالبي المساعدة بما يفوق الإمكانيات والموارد المتاحة. بمتوسط (٢، ٧٣)، وفي الترتيب الثاني. عدم توفر قاعدة بيانات لأزمة لتوفير معلومات دقيقة وحديثة عن المستهدفين من البرامج التمكينية. بمتوسط (٢، ٧١)، وفي الترتيب الثالث. عدم توفر البنية التحتية المخصصة لتقديم برامج الايواء أو التأهيل كالمباني والقاعات والأجهزة والاثاث. بمتوسط (٢، ٦٨)، وفي نفس الترتيب مكرر. انخفاض أعداد وحدات الخدمة اللازمة لتقديم البرامج التمكينية، وفي الترتيب الرابع. صعوبة قياس عائد البرامج التمكينية المقدمة في اشباع احتياجات المستفيدات. بمتوسط (٢، ٦٦)، وفي الترتيب الخامس. عدم كفاية التمويل اللازم للتخطيط أو لتفعيل الأساليب. بمتوسط (٢، ٦٢)، وفي الترتيب السادس. عدم توفر الأعداد المناسبة من العاملين أو المشرفين لتقديم البرامج التمكينية. بمتوسط (٢، ٥٨)، وفي الترتيب السابع. عدم اهتمام بعض المتعاملين بفحص شكاوي ومقترحات المستفيدات أو اشراكهم في خطط العلاج لمشكلاتهم. بمتوسط (٢، ٥٤)، وفي الترتيب الثامن. عدم كفاية بعض البرامج التمكينية المقدمة في إيجاد حلول جذرية لمشاكل المعنفات زواجيا. بمتوسط (٢، ٤٩)، وفي الترتيب التاسع. ضعف اليات التكامل أو الشراكة مع المنظمات الحكومية والأهلية ذات الصلة بتمكين المرأة ومناهضة العنف علي المستوي الافقي والراسي. بمتوسط (٢، ٤٥)، وفي الترتيب العاشر. صعوبة متابعة المستفيدات جغرافيا أو الوصول لاماكن تواجدهم. بمتوسط (٢، ٤٠)، وفي الترتيب الحادي عشر. عدم الاعلام عن البرامج المقدمة بوسائل كافية أو مناسبة للمستفيدات أو لثقافة وظروف المجتمع المحلي. بمتوسط (٢، ٣٩)، وفي الترتيب الثاني عشر. ضعف

مشاركة المعنفات زواجيا في خطط العلاج أو الانشطة المقدمة أو اتخاذ القرارات المعبرة عن احتياجاتهم الحقيقية. بمتوسط (٢، ٣٦)، وتتفق نتائج الجدول السابق مع ما أكدت عليه دراسة (حيدر، ٢٠١٠) من أن المنظمات الحكومية وغير الحكومية تعاني من ضعف نظم المعلومات والتنسيق والتكامل في البرامج المقدمة لتمكين المرأة المعنفة، ودراسة (Patel & Srivastava, 2006) والتي أكدت على أن أهم معوقات تمكين المرأة هي البيئة غير الداعمة ونقص الموارد المادية والبشرية المطلوبة، وهو مايشير طبقا لتلك النتائج للقصور الإعلامي وضعف البرامج التدريبية، وضعف المشاركة وانخفاض التمويل، وضعف نظم المعلومات، وخاصة في ظل عدم توفر البنية التحتية اللازمة لتقديم البرامج التمكينية كالإيواء والتأهيل مثل المباني والقاعات والأجهزة والأثاث، وصعوبة قياس عائد البرامج المقدمة على المستفيدات، فضلاً عن عدم التواجد الفعلي لمن يجب أن تشملهم المشاركة من المعنفات كأحد مداخل التمكين للمساعدة في التحكم واتخاذ القرارات ومسارات العمل.

جدول رقم (٩) يوضح مقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا

م	المقترحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	التحديد الدقيق لانساق الممارسة للمستهدفين من الأساليب التخطيطية بدقة	٢، ٦٧	٠، ٦٣	٣
٢.	توفير أماكن مجهزة لاستقبال المعنفات زواجيا وتقديم البرامج التمكينية اللازمة لحالة كل منهم علي حده	٢، ٤٢	٠، ٦٨	١٠ مكرر
٣.	ارتباط الأساليب التخطيطية بمنهجية التخطيط في الأعداد والتنفيذ والمتابعة والتقويم	٢، ٣١	٠، ٨٤	١٣

م	المقترحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
٤.	زيادة الموارد والمخصصات المالية وتوجيهها باستقلالية لتطوير وابتكار الأساليب التخطيطية والادوات المناسبة لتطبيقها علي ارض الواقع	٢، ٦٣	٠، ٦٣	٤
٥.	توفير برامج تمكين جديدة تلائم تطور احتياجات المعنفات زواجيا	٢، ٣٢	٠، ٧٦	١٣
٦.	إشراك المنظمات المحلية في اتخاذ القرارات المعبرة عن احتياجات المراة المعنفة زواجيا	٢، ٣٣	٠، ٨١	١١
٧.	مراعاة تلاؤم الأساليب التخطيطية مع واقع وظروف المجتمع المحلي	٢، ٠٩	٠، ٧٩	١٧
٨.	الدراسة الواقعية لمشاكل المعنفات لتحديد الأساليب التخطيطية المثلي لها	٢، ٥٥	٠، ٦١	٦
٩. ع	استثارة الجهود التطوعية لأفراد المجتمع المحلي لدعم خطط التمكين الحالية أو المستقبلية	٢، ٣٠	٠، ٧٤	١٤
١٠.	زيادة أعداد الأخصائيين الاجتماعيين بالمنظمة للتعامل مع الأعداد والحالات المتزايدة للمعنفات زواجيا بشكل مهني يشمل كافة ابعاد التمكين	٢، ٦٠	٠، ٦٤	٥
١١.	التقويم المستمر لعائد البرامج التمكينية والاستفادة من التغذية العكسية لتطوير البرامج المقدمة	٢، ٧٤	٠،٠٠ ٦١	١
١٢.	اختيار الأسلوب التخطيطي الأمثل بعد التحديد الدقيق لأولويات احتياجات المعنفات زواجيا بالأسلوب العلمي	٢، ٧٠	٠، ٦٤	٢
١٣.	الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتحديد الأساليب التخطيطية المناسبة اوتطويرها واقتراح الاستراتيجيات والتكتيكات المناسبة لتطبيقها	٢، ٥٥	٠، ٦٥	٦مكرر

م	المقترحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١٤.	استخدام الوسائل الإعلامية المناسبة بالمجتمع المحلي لإبراز الإنجازات والتعريف بالمشكلات التي تواجهها المنظمة في تحقيق أهدافها	٢، ٤٨	٠، ٦٨	٩
١٥.	التركيز علي الأساليب الوقائية والإنمائية كاستراتيجيات وقائية لمنع ظهور المشكلات واكتشاف وتنمية القدرات للمستهدفين	٢، ٧٠	٠، ٦٣	٢مكرر
١٦.	الاستعانة بالنماذج المثالية والتجارب الناجحة للبرامج التمكينية المطبقة بمؤسسات ومجتمعات اخري مشابهة	٢، ٢٩	٠، ٨١	١٥
١٧.	تقدير احتياجات المعنفات زواجيا بالوسائل العلمية للتنبوء بالبرامج التمكينية المناسبة لمقابلتها مستقبلا	٢، ٤٢	٠، ٦٨	١٠
١٨.	نشر المعلومات الخاصة بإمكانيات المنظمة للمعنفات زواجيا والمنظمات الاخري التي يمكنهم الاستفادة منها	٢، ٥٣	٠، ٦٦	٧
١٩.	توفير الموار البشرية بالكم والكيف المناسبين لانجاز الأهداف الحالية أو المستقبلية	٢، ٥١	٠، ٦٢	٨
٢٠.	دعم الجامعات ومركز البحوث المتخصصة والمؤسسات التعليمية والتربوية في اختيار الأساليب التخطيطية والبرامج التمكينية المقدمة بدقة للمستهدفين	٢، ٢٥	٠، ٨٦	١٦
٢١.	المتوسط	٢، ٤٦	٠، ٦٢	مرتفع

يوضح الجدول السابق رقم (٩) أن مستوى مقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا (مرتفع)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢، ٤٦) بانحراف معياري (٠، ٦٢)، وجاءت هذه المقترحات مرتبة وفقًا للمتوسط الحسابي كالتالي: في الترتيب الأول. التقويم

المستمر لعائد البرامج التمكينية والاستفادة من التغذية العكسية لتطوير البرامج المقدمة. بمتوسط (٢، ٧٤)، وفي الترتيب الثاني. اختيار الأسلوب التخطيطي الأمثل بعد التحديد الدقيق لأولويات احتياجات المعنفات زواجيا بالأسلوب العلمي. بمتوسط (٢، ٧٠)، وفي نفس الترتيب مكرر. التركيز علي الأساليب الوقائية والإنمائية كاستراتيجيات وقائية لمنع ظهور المشكلات واكتشاف وتنمية القدرات للمستهدفين. وفي الترتيب الثالث. التحديد الدقيق لانساق الممارسة للمستهدفين من الأساليب التخطيطية بدقة. بمتوسط(٢، ٦٧)، وفي الترتيب الرابع. زيادة الموارد والمخصصات المالية وتوجيهها باستقلالية لتطوير وابتكار الأساليب التخطيطية والادوات المناسبة لتطبيقها علي ارض الواقع. بمتوسط (٢، ٦٣)، وفي الترتيب الخامس. زيادة أعداد الأخصائيين الاجتماعيين بالمنظمة للتعامل مع الحالات والاعداد المتزايدة للمعنفات زواجيا بشكل مهني يشمل كافة ابعاد التمكين. بمتوسط (٢، ٦٠)، وفي الترتيب السادس. الدراسة الواقعية لمشاكل المعنفات لتحديد الأساليب التخطيطية المثلي لها. بمتوسط (٢، ٥٥)، وفي نفس الترتيب مكرر. الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتحديد الأساليب التخطيطية المناسبة أو تطويرها واقتراح الاستراتيجيات والتكتيكات المناسبة لتطبيقها، وفي الترتيب السابع. نشر المعلومات الخاصة بإمكانيات المنظمة للمعنفات زواجيا والمنظمات الاخري التي يمكنهم الاستفادة منها. بمتوسط (٢، ٥٣)، وفي الترتيب الثامن. توفير الموارد البشرية بالكم والكيف المناسبين لانجاز الأهداف الحالية أو المستقبلية. بمتوسط (٢، ٥١)، وفي الترتيب التاسع. استخدام الوسائل الإعلامية المناسبة بالمجتمع المحلي لإبراز الإنجازات والتعريف بالمشكلات التي تواجهها المنظمة في تحقيق أهدافها. بمتوسط (٢، ٤٨)، وفي الترتيب العاشر. تقدير احتياجات المعنفات زواجيا بالوسائل

العلمية للتنبوء بالبرامج التمكينية المناسبة لمقابلتها مستقبلا. بمتوسط (٢، ٤٢)، وفي نفس الترتيب مكرر. توفير اماكن مجهزة لاستقبال المعنفات زواجيا وتقديم البرامج التمكينية اللازمة لحالة كل منهم علي حده، وتتفق تلك النتائج مع ما أكدت عليه بعض الكتابات النظرية التي تم تناولها في الاطار النظري للدراسة والتي اكدت علي أن أهم المقومات التي تساعد على نجاح العملية التخطيطية واختيار الأساليب التخطيطية الفعالة لتحقيق الأهداف، هي امتلاك القوة إصدار القرارات الإدارية لوضع الأهداف موضوع التنفيذ، وتوفر قواعد سليمة وكافية للبيانات وكوادر بشرية مؤهلة للعمل التخطيطي، وأساليب ملائمة للتقويم والمتابعة، وإمكانيات مادية وتنظيم مؤسسي مناسب لذلك، كما تتفق تلك النتائج مع ما اكدت عليه دراسة (الصلاح والخاروف، ٢٠١٥) بضرورة زيادة أعداد الإخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسات المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة وتطوير الخدمات المقدمة والتعريف بخدمات المنظمة، ودراسة (Daniela,velte,et al,, 2006) والتي أكدت على ضرورة الاعتماد على الخبراء المشهود لهم بالكفاءة في اختيار الأساليب التخطيطية الملائمة للتنبوء بصورة المستقبل المنشودة كأساليب السيناريو، وأسلوب دلفي والعصف الذهني، ودراسة (الرشيدي، ٢٠١٢) والتي أكدت على ضرورة الاعتماد على أساليب موضوعية لتقدير الاحتياجات وأساليب فعالة في التقويم والبحوث والاستشارات، ودراسة (عبدالعزيز، ٢٠٢٣) والتي اظهرت ضرورة الالتزام بمراحل العملية التخطيطية ومشاركة المستفيدات بمشروع مناهضة العنف ضد المرأة، والاستعانة بالخبرات وتوفر الهيكل التنظيمي، وتوفير المتطلبات الإدارية والبشرية والتنظيمية والمالية والمعلوماتية لتفعيل عائد البرامج علي المعنفات.

٢-انتائج الخاصة بمستوي برامج التمكين المقدمة بالمنظمات غير الحكومية للمرأة المعنفة زواجيا:

أ-النتائج الخاصة بالبيانات الاولية للمستفيدات، والتي يوضحها الجدول التالي رقم (١٠)

م	العبارة		
١	السن:	نعم	لا
	أقل من ٢٥سنة ٣٢ ١٨، ٩		
	من٢٥ لأقل من ٣٠	٤٠	٧ ،٢٣
	من ٣٠قل من٣٥	٥٧	٧ ،٣٣
	من ٣٥ لأقل من ٤٠ ٢١ ١٢، ٤		
	من ٤٠ لأقل من ٤٥	١٩	٣ ،١١
٢	الحالة التعليمية :	---	---
	محو أمية	٣٦	٢ ،٢١
	ابتدائي	٣٢	٩ ،١٨
	اعدادي ٣٦ ٢١، ٣		
	دبلوم/ثانوي عام/ثانوي ازهري	٤٩	٢٩
	جامعي	١٦	٦ ،٩
٣	المهنة :	---	---
	تعمل/عمل حكومي/قطاع عام	٣٧	٩ ،٢١
	تعمل/عمل خاص ٥٥ ٣٢، ٥		
	لا تعمل/ربة منزل	٧٧	٦ ،٤٥
٤	عدد افراد الاسرة (بالإضافة للزوج)	---	---
	أثنان فقط	٥٤	٩ ،٣١
	ثلاثة افراد	٣٦	٣ ،٢١
	اربعة افراد	٤٨	٤ ،٢٨

م	العبارة		
	خمسة أفراد فاكثر	٣١	١٨، ٤
٥	متوسط الدخل الحالي	---	---
	أقل من ١٠٠٠ج.	٥١	٣٠، ٢
	من ١٠٠٠لاقل من ١٥٠٠ج	٥٦	٣٣، ١
	من ١٥٠٠لاقل من ٢٠٠٠ج	٢٧	١٦
	من ٢٠٠٠لاقل من ٢٥٠٠ج	٩	٥، ٣
	من ٢٥٠٠لاقل من ٣٠٠٠ج	٢٤	١٤، ٢
	من ٣٠٠٠ج.فاكثر	٩	٥، ٣
٦	منطقة السكن :	---	---
	ريف / قرية	٩٣	٥٥
	حضر/ مدينة	٧٦	٤٥
٧	عدد سنوات الزواج :	---	---
	اقل من ٣سنوات	٥٦	٣٣
	من٣لاقل من ٦سنوات	٥٠	٢٩، ٦
	من٦لاقل من ٩سنوات	٤٠	٢٣، ٦
	من ٩سنوات فاكثر	٢٣	١٣، ٨

يوضح الجدول السابق رقم (١٠) تنوع الفئات العمرية للنساء المعنفات زواجيا، حيث جاء في مقدمتهم. الفئة العمرية من ٣٠لاقل من ٣٥ سنة. بنسبة٣٣، ٧%، تلاها الفئة العمرية من٢٥لاقل من ٣٠سنة. بنسبة ٢٣، ٧%، ثم الفئة العمرية الاقل من ٢٥سنة. بنسبة ١٨، ٩%، ثم الفئة العمرية من ٣٥لاقل من ٤٠ سنة. بنسبة ١٢، ٤%، واخيرا الفئة العمرية من٤٠لاقل من ٤٥سنة. بنسبة ١٢، ٣%، كما أن نسبة٢٩% منهم يحملون مؤهلات متوسطة (دبلوم)، تلاها الحاصلين على الاعدادية. بنسبة ٢١، ٣%، ثم الحاصلين علي محو الأمية. بنسبة٢١، ٢%، ثم الحاصلين علي الابتدائية. بنسبة١٨، ٩%،

وأخيرا من حصلوا على موهل عالي. بنسبة ٩، ٦%، وكذلك فان غالبيتهم ربة منزل. بنسبة ٤٥، ٦%، ثم من يعملون عمل خاص. بنسبة ٣٢، ٥%، وأخيرا من تعمل عمل حكومي. بنسبة٢١، ٩%، كما أن عدد أفراد الاسرة بالإضافة للزوج لدي غالبيتهم بلغ. اثنان فقط .بنسبة ٣١، ٩%، ثم أربعة أفراد. بنسبة ٢٨، ٤%، تلي ذلك ثلاثة أفراد.بنسبة٢١، ٣%، ثم خمسة أفراد فاكثر. بنسبة ١٨، ٤%، وكذلك فان متوسط الدخل الحالي لغالبيتهم يتراوح بين ١٠٠٠لاقل من ١٥٠٠ج. بنسبة ٣٣، ١%، ثم من يقل عن ١٠٠٠ج. بنسبة٣٠، ٢%، تلاه من يتراوح بين ١٥٠٠. لاقل ٢٠٠٠ج. بنسبة ١٦%، ، ثم من يتراوح بين ٢٥٠٠لاقل من ٣٠٠٠ج. بنسبة ١٤، ٣%، ثم من يتراوح بين ٢٠٠٠ لاقل من ٢٥٠٠ج. بنسبة٥، ٣%، وبنفس النسبة من يزيد دخلهم عن ٣٠٠٠ج، كما أن غالبيتهم يسكنون في مناطق ريفية. بنسبة ٥٥%، ثم من يسكنون في مناطق حضرية. بنسبة ٤٥%، وكذلك فان عدد سنوات الزواج لدي غالبيتهم جاء في مقدمتها. اقل من ٣ سنوات. بنسبة ٣٣%، ثم من ٣ لاقل من٦سنوات .بنسبة ٢٩، ٦%، ثم من٦لاقل من ٩سنوات.بنسبة ٢٣، ٦%، واخيرا ما يزيد عن ٩سنوات. بنسبة ١٣، ٨%.

ب- النتائج الخاصة ببرامج التمكين المقدمة بالمنظمات غير الحكومية للمراة المعنفة زواجيا.

جدول رقم (١١) يوضح مستوى برامج التمكين الاجتماعي

م	التمكين الإجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	تساعدني علي تكوين علاقات اجتماعية إيجابية مع المحيطين كأفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء وعلاقات جديدة ومتكافئة مع الآخرين بالمجتمع	٢، ٥١	٠، ٦٣	٣
٢.	توعيتي بمتطلبات الأدوار الجديدة لي داخل الأسرة والمترتبة على المشكلة	٢، ٣٨	٠، ٦٦	٦

م	التمكين الإجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
٣.	مساعدتي في إدراك طبيعة المشكلة ومفهوم الاسرة ومقوماتها وادواري الجديدة	٢، ٤٧	٠، ٦١	٤
٤.	تنمية قدرتي على تحمل المسئولية للتحكم في الظروف والأوضاع الناشئة عن التغيير	٢، ٤٢	٠، ٦٢	٥ مكرر
٥.	تنمية وعيي بخطورة بعض الظواهر السلبية والعادات والتقاليد المؤثرة في حدوث المشكلة	٢، ٦٧	٠، ٧٠	٢
٦.	تنمية معارفي الخاصة بالمجتمع والظواهر الاجتماعية وتأثيراتها في حدوث وحل المشكلة	٢، ٠٧	٠، ٧٤	٨
٧.	مساعدتي في الحصول على المكانة الاجتماعية والتقدير اللازم لإنسانيتي	٢، ٤٢	٠، ٦٥	٥
٨.	تزيد من قدرتي على مواجهة مشكلات الأبناء وتقديم المشورة المناسبة لهم	١، ٤٩	٠، ٨٧	١٠
٩.	تنمي مهاراتي الحياتية للاعتماد على النفس ومواجهة مشاكل الحياة كمهارات الاتصال وحل المشكلة واستثمار الموارد	١، ٥٤	٠، ٨٨	٩
١٠.	تنمي قيمي الدينية والأخلاقية التي يجب الارتكاز عليها لحل مشكلتي	٢، ٧١	٠، ٥٩	١
١١.	إكسابي المهارات الاجتماعية كالمشاركة أو التواصل أو الضبط أو المرونة	٢، ٠٧	٠، ٧٤	٨ مكرر
١٢.	مساعدتي علي اكتساب ثقافة الحوار والتشارك لحل مشكلاتي الأسرية اوغيرها	٢، ١١	٠، ٦٨	٧
	المتوسط	٢، ٢٣	٠، ٦٩	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١١) أن مستوى برامج التمكين الاجتماعي (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢، ٢٣) بانحراف

معياري (٠، ٦٩)، ومؤشرات ذلك وفقًا لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. تنمي قيمي الدينية والأخلاقية التي يجب الارتكاز عليها لحل المشكلة. بمتوسط(٢,٧١)، وفي الترتيب الثاني. تنمية وعيي بخطورة بعض الظواهر السلبية والعادات والتقاليد المؤثرة في حدوث المشكلة. بمتوسط (٢، ٦٧)، وفي الترتيب الثالث. تساعدني علي تكوين علاقات اجتماعية إيجابية مع المحيطين كأفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء وعلاقات جديدة ومتكافئة مع الآخرين بالمجتمع. بمتوسط (٢، ٥١)، وفي الترتيب الرابع. مساعدتي في إدراك طبيعة المشكلة ومفهوم الاسرة ومقوماتها وادواري الجديدة. بمتوسط (٢، ٤٧)، وفي الترتيب الخامس. مساعدتي في الحصول على المكانة الاجتماعية والتقدير اللازم لإنسانيتي. بمتوسط (٢، ٤٢)، وفي نفس الترتيب مكرر. تنمية قدرتي على تحمل المسئولية للتحكم في الظروف والأوضاع الناشئة عن التغيير، وفي الترتيب السادس. توعيتي بمتطلبات الأدوار الجديدة لي داخل الأسرة والمترتبة على المشكلة. بمتوسط (٢، ٣٨)، وتتفق تلك النتائج مع ما أكدت عليه دراسة **(Oyeoku et al.,2013)** بأهمية أن تقدم مؤسسات الرعاية للخدمات الاجتماعية للمعنفات، وتكثيف الندوات والمحاضرات للتوعية وخاصة لسكان المناطق الريفية، ودراسة (أحمد، ٢٠١٧) والتي أكدت على اهمية تقديم الخدمات التي تسهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية لضحايا العنف ورعاية الضحايا من المعنفات بالبرامج المناسبة من أجل تمكينهن.

بينما جاء في نهاية الترتيب. تنمي مهاراتي الحياتية للاعتماد على النفس ومواجهة مشاكل الحياة كمهارات الاتصال وحل المشكلة واستثمار الموارد. بمتوسط (١، ٥٤) في الترتيب التاسع، وتزيد من قدرتي على مواجهة مشكلات الأبناء وتقديم المشورة المناسبة لهم. بمتوسط (١، ٤٩) في الترتيب العاشر والأخير، وتتفق تلك النتائج مع أوصت به دراسة

(سرحان، ٢٠١١) من ضرورة التركيز على تنمية المهارات الحياتية وفرص المشاركة في التنظيمات المجتمعية من أجل تمكين المرأة لتحسين ظروفها المعيشية ودمجها في جهود التنمية.

جدول رقم (١٢) يوضح مستوى برامج التمكين السياسي

م	التمكين السياسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	تنمي وعيي السياسي بحقوقي وواجباتي السياسية في المجتمع	٢، ٦١	٠، ٦٤	٣
٢.	توعيتي بالوسائل المشروعة للحصول على حقوقي	٢، ٥٦	٠، ٦٩	٥
٣.	تنمية معارفي بحقوقي في الاختيار لاتخاذ القرار الصحيح	٢، ١٩	٠، ٧٠	٦
٤.	تنمية معارفي السياسية اللازمة للمشاركة وابداء الرأي	٢، ٥٨	٠، ٦٥	١
٥.	مساعدتي في الحصول على بطاقة انتخابية	٢، ٦٩	٠، ٦٣	١
٦.	تعزيز مشاركتي في الأحزاب أو المنظمات الأهلية	٢، ١٤	٠، ٦٨	٨
٧.	توعيتي بآليات الممارسة السياسية للمشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية	١، ٦٣	٠، ٦٢	١
٨.	مساعدتي في اكتساب القوة لاتخاذ القرارت في ضوء حقوقي لإحداث التغير	٢، ١٧	٠، ٧٠	٧ مكرر
٩.	اكتسابي مهارة المطالبة بالحقوق في اطار مكافحة التمييز ضد المرأة	١، ٦٦	٠، ٨٨	٩
١٠.	توفر لي خلفية معرفية عن القوانين الداعمة لي سياسيًا	٢، ١٧	٠، ٦٧	٧
١١.	تساعدني علي ممارسة حقوقي السياسية في التصويت والانتخاب والاختيار	٢، ٦٦	٠، ٦١	٢
١٢.	اكتسابي مهارات التفاوض للوصول لحقوقي	١، ٥١	٠، ٨٦	١١
	المتوسط	٢، ٢١	٠، ٦٩	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٢) أن مستوى برامج التمكين السياسي (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢، ٢١) بانحراف معياري (٠، ٦٩)، ومؤشرات ذلك وفقًا لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. مساعدتي في الحصول على بطاقة انتخابية. بمتوسط (٢، ٦٩)، وفي الترتيب الثاني. تساعدني علي ممارسة حقوقي السياسية في التصويت والانتخاب والاختيار. بمتوسط (٢، ٦٦)، وفي الترتيب الثالث. تنمي وعيي السياسي بحقوقي وواجباتي السياسية في المجتمع. بمتوسط (٢، ٦١)، وفي الترتيب الرابع. تنمي معارفي السياسية اللازمة للمشاركة وابداء الرأى. بمتوسط(٢، ٥٨)، وفي الترتيب الخامس. توعيتي بالوسائل المشروعة للحصول على حقوقي. بمتوسط (٢، ٥٦) .

بينما جاء في نهاية الترتيب. اكتسابي مهارة المطالبة بالحقوق في اطار مكافحة التمييز ضد المرأة. بمتوسط (١,٦٦) في الترتيب التاسع، وتوعيتي بآليات الممارسة السياسية للمشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية. بمتوسط (١,٦٣) في الترتيب العاشر، واكتسابي مهارات التفاوض للوصول لحقوقي. بمتوسط (١,٥١) في الترتيب الحادي عشر والأخير، ولعل هذا ما يوكد ضرورة العمل على توفير الخدمات التي تدعم اكتساب المهارات الأساسية للتمكين السياسي للمرأة المعنفة زواجيًا وخاصة مهارة المطالبة والتفاوض، وتكثيف برامج التوعية الخاصة بكيفية الممارسة السياسية والمشاركة في أنشطة المجتمع المحلي، وهي نتائج توكد علي احتياج تلك المنظمات للأدوار المهنية للاخصائيين الاجتماعيين، وهو ما يتفق مع ما اكدت عليه دراسة(عيد، ٢٠٢١)بضرورة قيام المنظم الاجتماعي لتحقيق اهداف مراكز الاستضافة للمراة المعنفة بأدوار العامل المساعد والمدعم والمساند لتمكين المعنفات وبناء الثقة والمطالبة بالحقوق والسعي لاستصدار التشريعات المناسبة والتواصل مع الجهات المانحة والحقوقية للدفاع عنهم.

جدول رقم (١٣) يوضح مستوى برامج التمكين القانوني

م	التمكين القانوني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	تدعيم حصولي علي حقوقي بالميراث أو الحقوق المدنية الاخري	٢، ١٧	٠، ٧١	٦
٢.	توعيتي بالحقوق والواجبات الزوجية في الاسلام أو الشرائع السماوية كالاختيار والطلاق والحقوق المدنية المترتبة علي كل قرار	٢، ٦٦	٠، ٦٤	٣
٣.	توفر لي الاستشارات القانونية حول ابعاد المشكلة القضية أو محامين للدفاع عن حقوقي	٢، ٥١	٠، ٦٦	٧
٤.	زيادة معارفي القانونية بإجراءات التقاضي في جرائم العنف ضد المرأة	٢، ٧٢	٠، ٥٨	١
٥.	توعيتي بالعقوبات الواردة بالقوانين للحالات المطابقة لحالتي	٢، ٥١	٠، ٦٣	٥
٦.	توعيتي بطبيعة الإجراءات الإدارية لإثبات حقوقي والحصول عليها	٢، ٦٦	٠، ٦٠	٣مكرر
٧.	تتواصل بالمنظمات الأخرى ذات العلاقة لمساعدتي فى الدفاع عن حقوقي وتعرفني بوسائل اتصالي بها لمساعدتي كالخط الساخن	٢، ٧٠	٠، ٦٤	٢
٨.	توعيتي بحقوقي في حالات البطالة أو الحصول علي العمل أو التأمين	١، ٣١	٠، ٨٩	١١
٩.	تتابع معي باستمرار سير القضايا وتنفيذ الأحكام	١، ٤١	٠، ٨٤	٩
١٠.	تتواصل باستمرار مع مكاتب الاستشارات القانونية أو المؤسسات الحقوقية لحصولي علي حقوقي	١، ٣٧	٠، ٨٧	١٠
١١.	تنمي وعيي بالمعارف ذات الصلة بطبيعة الإجراءات الجنائية والمستندات اللازمة لإثبات حقوقي	٢، ٦٣	٠، ٦٣	٤
١٢.	تساعدني في التغلب علي المشاكل التي تحول دون تمتعي بحقوقي القانونية	١، ٤٥	٠، ٨١	٨
	المتوسط	٢، ١٤	٠، ٧٠	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٣) أن مستوى برامج التمكين القانوني (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢، ١٤)، بانحراف معياري (٠، ٧٠)، ومؤشرات ذلك وفقًا لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي :الترتيب الأول. زيادة معارفي القانونية بإجراءات التقاضي في جرائم العنف ضد المرأة. بمتوسط (٢، ٧٢)، وفي الترتيب الثاني. تتواصل مع المنظمات الاخري ذات العلاقة لمساعدتي في الدفاع عن حقوقي وتعرفني بوسائل اتصالي بها لمساعدتي كالخط الساخن. بمتوسط (٢، ٧٠)، وفي الترتيب الثالث. توعيتي بالحقوق والواجبات الزوجية في الاسلام أو الشرائع السماوية كالاختيار والطلاق والحقوق المدنية المترتبة علي كل قرار. بمتوسط (٢، ٦٦)، وفي نفس الترتيب مكرر. توعيتي بطبيعة الإجراءات الإدارية لإثبات حقوقي والحصول عليها، وفي الترتيب الرابع. تنمي وعيي بالمعارف ذات الصلة بطبيعة الإجراءات الجنائية والمستندات اللازمة لإثبات حقوقي. بمتوسط (٢، ٦٣)، وفي الترتيب الخامس. توعيتي بالعقوبات الواردة بالقوانين للحالات المطابقة لحالتي. بمتوسط (٢، ٥١)، وتتفق تلك النتائج مع ما أكدت عليه دراسة (أحمد، ٢٠١٧) من أهمية برامج التمكين القانوني من خلال استخدام آليات نشر الثقافة القانونية وتوفير المعلومات اللازمة للمستهدفين، ودراسة (الصلاح، والخاروف، ٢٠١٥) من أن خدمات التمكين القانوني لها دور في تمكين المرأة وخاصة اللاتي طلبن الخدمة القانونية، ودراسة (المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٩) والتي أكدت على احتياج المعنفات للوصول للمساعدة القانونية، كما ان بروتوكولات التعاون مع الوزارات الأخرى كالداخلية والعدل تسهم في توفير وحدات مكافحة العنف وحماية المرأة المعنفة.

بينما جاء في نهاية الترتيب. تساعدني في التغلب علي المشاكل التي تحول دون تمتعي بحقوقي القانونية. بمتوسط(١، ٤٥) في الترتيب الثامن،

وتتابع معي باستمرار سير القضايا وتنفيذ الأحكام. بمتوسط (١، ٤١) في الترتيب التاسع، وتتواصل باستمرار مع مكاتب الاستشارات القانونية أو المؤسسات الحقوقية لحصولي علي حقوقي. بمتوسط (١، ٣٧) في الترتيب العاشر، وتوعيتي بحقوقي في حالات البطالة أو الحصول علي العمل أو التأمين. بمتوسط (١,٣١) في الترتيب الحادي عشر والأخير، وتتفق تلك النتائج مع ما أوصت به دراسة (Elisberg.M et al.,2014) من ضرورة تحقيق تمكين المرأة بتفعيل القوانين وتطويرها وزيادة برامج الوقاية والتوعية بحقوقها، ومشاركة المرأة بمناقشة قضايا مجتمعها ومشاركتها في اتخاذ القرارات على مستوى الأسر، والتوعية المكثفة للرجال والنساء حول العلاقات التعاونية بينهم.

جدول رقم (١٤) يوضح مستوى برامج التمكين الاقتصادي

م	التمكين الاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	توفر لي التدريب المهني على بعض الحرف والصناعات التي يمكن أن توفر لي دخل مناسب	١، ٦٢	٠٨٢	٨
٢.	تساعدني في الالتحاق بمشروعات الأسر المنتجة	٢، ١١	٦٧ ،٠	٧
٣.	توفر لي قروض لإقامة مشروعات إنتاجية مولدة للدخل	٢، ١١	٦٩ ،٠	٧مكرر
٤.	تنمي وعيي بحقوقي الاقتصادية في العمل وممارسة النشاط الاقتصادي أو اثبات حقوقي بالميراث	٢، ٦٤	٦٥ ،٠	٢
٥.	توفر لي فرص التشغيل أو الحصول على العمل بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى	١، ٤٩	٨٦ ،٠	١٠
٦.	تساعدني في تغيير اتجاهاتي السلبية نحو عمل المرأة بشكل عام	٢، ٦٢	٦٢ ،٠	٣
٧.	توفر لي المعرفة والخبرة بالإدارة المالية للمشروعات الانتاجية الصغيرة أو تسويق منتجاتها	١، ٣٧	٨٧ ،٠	١١

م	التمكين الاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
٨.	توعيتي بطرق ترشيد الاستهلاك والادخار	٢، ٥٥	٠، ٧٠	٥
٩.	تساعدني في الاستفادة من المؤسسات الأخرى وما توفره من دعم كالمبادرات المجتمعية	٢، ٥٨	٠، ٦٩	٤
١٠	توفر لي اعانات مالية أو تيسر حصولي علي معاشات ضمانيه بالتنسيق مع المؤسسات المتخصصة لمواجهة متطلبات المعيشة	٢، ٦٨	٠، ٦٥	١
١١	توفر لي التمويل اللازم لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة أو المساعدة الفنية أو استخراج حساب بنكي لحالتي أو بنفسها أو بالتنسيق مع الموسسات التمويلية الاخري	١، ٦٠	٠، ٨٨	٩
١٢	توعيتي بثقافة المجتمع وتأثيرها على ضوابط حصولي أو التحاقي بالعمل	٢، ٥٣	٠، ٦٢	٦
	المتوسط	١، ٩٨	٠، ٧٢	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٤) أن مستوى برامج التمكين الاقتصادي (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (١، ٩٨)، بانحراف معياري (٠، ٧٢)، ومؤشرات ذلك وفقًا لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. توفر لي اعانات مالية أو تيسر حصولي علي معاشات ضمانيه بالتنسيق مع المؤسسات المتخصصة لمواجهة متطلبات المعيشة. بمتوسط (٢، ٦٨)، وفي الترتيب الثاني. تنمي وعيي بحقوقي الاقتصادية في العمل وممارسة النشاط الاقتصادي أو أثبات حقوقي في الميراث. بمتوسط (٢، ٦٤)، وفي الترتيب الثالث. تساعدني في تغيير اتجاهاتي السلبية نحو عمل المرأة بشكل عام. بمتوسط (٢، ٦٢)، وفي الترتيب الرابع. تساعدني في الاستفادة من المؤسسات الأخرى وما توفره من دعم كالمبادرات المجتمعية. بمتوسط (٢، ٥٨)، وفي الترتيب الخامس. تنمي

وعيي بطرق ترشيد الاستهلاك والادخار. بمتوسط (٢، ٥٥)، وفي الترتيب السادس. توعيتي بثقافة المجتمع وتأثيرها على ضوابط حصولي أو التحاقي بالعمل. بمتوسط (٢,٥٣).

بينما جاء في نهاية الترتيب . توفر لي التدريب المهني على بعض الحرف والصناعات التي يمكن أن تلائم قدراتي وتوفر لي دخل مناسب. بمتوسط(١,٦٢) في الترتيب الثامن، وتوفر لي التمويل اللازم لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة أو المساعدة الفنية أو استخراج حساب بنكي لحالتي بنفسها أو بالتنسيق مع المنظمات التمويلية الاخري. بمتوسط (١,٦٠) في الترتيب التاسع، وتوفر لي فرص التشغيل أو الحصول على العمل بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى. بمتوسط (١,٤٩) في الترتيب العاشر، وتوفر لي المعرفة والخبرة بالإدارة المالية للمشروعات الانتاجية الصغيرة أو تسويق منتجاتها. بمتوسط (١,٣٧) في الترتيب الحادي عشر والأخير، وتتفق تلك النتائج مع ما أكدت عليه دراسة (أحمد، ٢٠١٧) من أن تحسين الظروف الاقتصادية للمرأة المعنفة يتطلب العمل للحد من فقرها وتوفير التمويل والتدريب اللازم لتنمية قدراتها والمعلومات لمساعدتها على الوصول للموارد المجتمعية

جدول رقم (١٥) يوضح مستوى برامج التمكين التعليمي

م	التمكين التعليمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	تساعدني في الالتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار	٢، ٤٤	٠، ٦٨	٦
٢.	تساعدني في الالتحاق بمراكز التدريب المهني لتوفير فرص التعليم أو لمحو الامية مع التدريب	٢، ١٠	٠، ٧٠	٧
٣.	توفر لي وسائل تعليمية مناسبة لتنمية مهارات التعلم والقراءة والمعرفة	٢، ٥٦	٠، ٦٤	٣

م	التمكين التعليمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
٤.	توعيتي بحقوق في التعليم والتعلم بالمنطقة التي اعيش فيها	٢، ٦٩	٠، ٥٩	٢
٥.	تنمي مهاراتي للتعامل مع الأجهزة الحديثة (الكمبيوتر) طبق المستوي تعليمي لمحو الامية الرقمية	١، ٣٧	٠، ٨٩	١٢
٦.	تساعدني علي حل مشكلات تسرب ابنائي من مراحل التعليم الأساسي	١، ٤٨	٠، ٨٧	١١
٧.	تساعدني في إلحاق اطفالي بدور الحضانة	٢، ٠٦	٠، ٧٠	٨
٨.	توفر لي مكتبة متخصصة للاطلاع والقراءة تتناسب مع مستوي تعليمي	١، ٥٣	٠، ٧٩	١٠
٩.	توفر لي النشرات والكتيبات والمطبوعات والأدوات المدرسية اللازمة لي أو لأبنائي	٢، ٧١	٠، ٦٢	١
١٠.	تتعاون مع المؤسسات التعليمية المتخصصة كالمدارس لتقديم الخدمات اللازمة لي	٢، ٥١	٠، ٦٩	٤
١١.	توفر لي فرصة تعليمية مناسبة لمستواي استيعابي في اماكن مناسبة ويقدمها اشخاص مؤهلين	١، ٦٠	٠، ٨٧	٩
١٢.	توفر لي حوافز تشجعني على الاستمرار في التعليم والتعلم	٢، ٥٠	٠، ٦٣	٥
	المتوسط	٢، ١١	٠، ٧٣	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٥)أن مستوى برامج التمكين التعليمي (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي(٢، ١٢)، بانحراف معياري (٠، ٧٣)، ومؤشرات ذلك وفقًا لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. توفر لي النشرات والكتيبات والمطبوعات والأدوات المدرسية اللازمة لي أو

لأبنائي. بمتوسط(٢,٧١)، وفي الترتيب الثاني. توعيتي بحقوقي في التعليم والتعلم للمرأة بالمنطقة التي اعيش فيها. بمتوسط (٢، ٦٩)، وفي الترتيب الثالث . توفر لي وسائل تعليمية مناسبة لتنمية مهارات التعلم والقراءة والمعرفة. بمتوسط (٢,٥٦)، وفي الترتيب الرابع. تتعاون مع المؤسسات التعليمية المتخصصة كالمدارس لتقديم الخدمات اللازمة لي. بمتوسط (٢,٥١)، وفي الترتيب الخامس. توفر لي حوافز تشجعني على الاستمرار في التعليم والتعلم. بمتوسط (٢,٥٠)، وفي الترتيب السادس. تساعدني في الالتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار. بمتوسط (٢، ٤٤)، وتتفق تلك النتائج مع ما أكدت عليه دراسة (Patel.L& Srivastava,K.2006) من أن تمكين المرأة يتحقق ببرامج التعليم وخاصة في المراحل العمرية الأولى، وللنساء الذين يعانون من الأمية من أجل مساعدتهن على استثمار قدراتهن، والخاصة بمكافحة الأمية، نظرًا لأن ما يمثل ثلثي النساء الذين يعانين من المشكلة أميات.

بينما جاء في نهاية الترتيب. توفر لي فرصة تعليمية مناسبة لمستوي استيعابي في اماكن مناسبة ويقدمها اشخاص مؤهلين. بمتوسط (١، ٦٠) في الترتيب التاسع، وتوفر لي مكتبة متخصصة للاطلاع والقراءة تتناسب مع لمستوى تعليمي. بمتوسط(١، ٥٣)في الترتيب العاشر، وتساعدني في حل مشكلات تسرب ابنائي من مراحل التعليم الأساسي. بمتوسط (١,٤٨)، في الترتيب الحادي عشر، وتنمي مهاراتي للتعامل مع الأجهزة الحديثة (الكمبيوتر) طبقًا لمستوي تعليمي لمحو الأمية الرقمية. بمتوسط (١,٣٧) في الترتيب الثاني عشر، وهي نتائج تتفق مع ما اكدت عليه دراسة(عبدالعزيز، ٢٠٢٣) من ضرورة توفير المتطلبات الإدارية والتنظيمية والبشرية والمالية والمعلوماتية والمتخصصين لتفعيل عائد البرامج علي النساء المعنفات.

جدول رقم (١٦) يوضح مستوى برامج التمكين الصحي

م	التمكين الصحي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	توفر لي الكشف الطبي وإجراء التحاليل الطبية	٢، ٣٣	٠، ٧٣	٧
٢.	تساعدني علي اجراء العمليات الجراحية	١، ٦١	٠، ٨٧	١١
٣.	تنمي وعيي بالعادات الصحية والغذائية السليمة أو الضارة غير الصحية	٢، ٥٩	٠، ٦٨	١
٤.	توفرلي العلاج الطبي بالمجان أو بأسعار رمزية	١، ٨٣	٠، ٨٢	١٠
٥.	تنمي وعيي بالأمراض المعدية والوبائية وطرق الوقاية منها	٢، ٥٣	٠، ٦٦	٣
٦.	تنمي لدي معارف الصحة الإنجابية	٢، ٥٧	٠، ٦٤	٢
٧.	تساعدني في إجراءات حصولي علي التأمين الصحي لحالتي	١، ٩٦	٠، ٨٥	٩
٨.	تدربني على إسعاف حالات المصابين كالحالات الطارئة	٢، ٤٨	٠، ٥٨	٥
٩.	تراعي تكامل خطط العلاج لتشمل الجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية بما يناسب حالتي	١، ٤٩	٠، ٨٦	١٢
١٠.	زيادة قدرتي على المبادرة لاتخاذ القرارات المرتبطة بالرعاية الصحية الموثرة علي نوعية حياتي	٢، ٥٠	٠، ٦٠	٤
١١.	تنمي وعيي بمشكلات التلوث البيئي وآثارها الصحية علي الحياة وكيفية التعامل معها	٢، ٤٢	٠، ٦٣	٦
١٢.	تحرص أن يتعامل معي مقدمي الخدمات الصحية بطريقة مهنية وإنسانية	٢، ٠٢	٠، ٦٩	٨
	المتوسط	٢، ١٧	٠، ٧٩	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٦) أن مستوى برامج التمكين الصحي (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢، ١٧) بانحراف معياري (٠، ٧٩)، ومؤشرات ذلك وفقًا لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. تنمي وعيي بالعادات الصحية والغذائية السليمة أو الضارة غير الصحية. بمتوسط (٢,٥٩)، وفي الترتيب الثاني . تنمي لدي معارف الصحة الإنجابية. بمتوسط(٢,٥٧)، وفي الترتيب الثالث. تنمي وعيي بالأمراض المعدية والوبائية وطرق الوقاية منها. بمتوسط(٢,٥٣)، وفي الترتيب الرابع. زيادة قدرتي على المبادرة لاتخاذ القرارات المرتبطة بالرعاية الصحية الموثرة علي نوعية حياتي. بمتوسط (٢,٥٠)، وفي الترتيب الخامس. تدربني على إسعاف حالات المصابين كالحالات الطارئة. بمتوسط (٢,٤٨)، وفي الترتيب السادس. تنمي وعيي بمشكلات التلوث البيئي وآثارها الصحية علي حياتي وكيفية التعامل معها. بمتوسط (٢,٤٢)، ولعل تلك يشير الي أن برامج التمكين الصحي تسهم في الوصول للدعم الطبي والمساعدة القانونية التي يتطلبها توفير الخدمات الطبية وإشباع الاحتياجات الصحية، وهي تشتمل على الخدمات التي تعزز الحصول على الخدمة الصحية وتركز هنا علي نشر التوعية والتثقيف الصحي وتنمية المعارف المرتبطة بها.

بينما جاء في نهاية الترتيب. تساعدني علي إجراء العمليات الجراحية. بمتوسط (١,٦١) في الترتيب الحادي عشر، وتراعي تكامل خطط العلاج لتشمل الجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية بما يناسب حالتي. بمتوسط (١,٤٩) في الترتيب الثاني عشر، وهو ما يوكد على ضرورة توفير المزيد من الموارد والمتخصصين والتنسيق مع موسسات الرعاية الصحية لتوفير تلك الخدمات الملحة للمعنفات زواجيا بشكل تكاملي مستدام.

جدول رقم (١٧) يوضح مستوى برامج التمكين النفسي

م	التمكين النفسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	تساعدني في التخلص من العزلة وأعراض المشكلة والمشاعر السلبية	٢، ٤٥	٠، ٦٧	٤
٢.	تساعدني في تعزيز الثقة بالنفس والتخطيط المستقبلي للقرارات الرشيدة	١، ٨٨	٠، ٧٩	٨
٣.	تخفف الخدمة المقدمة من حدة الاضطرابات النفسية التي تواجهني	١، ٤٩	٠، ٨٤	١١
٤.	تدعم شعوري بالأمان والاستقرار والسكينة والطمأنينة باستمرار	٢، ٣٦	٠، ٦٥	٦
٥.	تساعدني في التغلب علي الإحساس بمشاعر الذنب غير المبررة	١، ٨٠	٠، ٨٧	٩ مكرر
٦.	تساعدني في تحسين الصورة السلبية عن النفس والآخرين والاحترام للذات	٢، ٥١	٠، ٧٠	٢
٧.	تساعدني في تعديل الاتجاهات السلبية تجاه الآخرين أو المواقف	٢، ٦٦	٠، ٧٤	١
٨.	تساعدني في التخفيف من الإحساس بالاكتئاب والانطواء	١، ٨٠	٠، ٨٩	٩
٩.	مساعدتي في استعادة التوازن وتكوين علاقات إيجابية جديدة	٢، ٣٩	٠، ٦٨	٥
١٠	توعيتي بأهمية تقدير الذات وحاجة الأسرة والمجتمع لدوري المستقبلي	٢، ٤٩	٠، ٦٧	٣
١١	توفر لي المعلومات التي تنمي قدرتي علي حرية الاختيار الواعي للقرارات	٢، ٠٣	٠، ٦٩	٧
١٢	تساعدني في التغلب علي الآثار النفسية المترتبة على المشكلة كالخوف والقلق والاكتئاب واضطرابات النوم والأكل	١، ٥٢	٠، ٨٥	١٠
	المتوسط	٢، ١١	٠، ٦٩	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٧) أن مستوى برامج التمكين النفسي (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢، ١١) بانحراف معياري (٠، ٦٩)، ومؤشرات ذلك وفقًا لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول.

تساعدني في تعديل الاتجاهات السلبية تجاه الآخرين أو المواقف. بمتوسط (٢,٦٦)، وفي الترتيب الثاني. تساعدني في تحسين الصورة السلبية عن النفس والآخرين والاحترام للذات. بمتوسط (٢,٥١)، وفي الترتيب الثالث. توعيتي بأهمية تقدير الذات وحاجة الأسرة والمجتمع لدوري المستقبلي. بمتوسط (٢,٤٩)، وفي الترتيب الرابع. تساعدني في التخلص من العزلة وأعراض المشكلة والمشاعر السلبية. بمتوسط(٢، ٤٥)، وفي الترتيب الخامس .مساعدتي في استعادة التوازن وتكوين علاقات إيجابية جديدة. بمتوسط (٢,٣٩)، وفي الترتيب السادس. تدعيم شعوري بالأمان والاستقرار والسكينة والطمأنينة باستمرار. بمتوسط (٢,٣٦).

بينما جاء في نهاية الترتيب. تساعدني في التغلب علي الآثار النفسية المترتبة على المشكلة كالخوف والقلق والاكتئاب واضطرابات النوم والأكل. بمتوسط (١,٥٢) في الترتيب العاشر، وتخفف الخدمة المقدمة من حدة الاضطرابات النفسية التي تواجهني. بمتوسط (١,٤٩) في الترتيب الحادي عشر.

جدول رقم (١٨) يوضح مستوى برامج التمكين المقدمة للمرأة المعنفة زواجيًا بشكل إجمالي

م	برامج التمكين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١	التمكين الاجتماعي	٢، ٢٣	٠، ٦٩	١
٢	التمكين السياسي	٢، ٢١	٠، ٦٩	٢
٣	التمكين القانوني	٢، ١٤	٠، ٧٠	٤
٤	التمكين الاقتصادي	١، ٩٨	٠، ٧٢	٧
٥	التمكين التعليمي	٢، ١٢	٠، ٧٣	٥
٦	التمكين الصحي	٢، ١٧	٠، ٧٩	٣
٧	التمكين النفسي	٢، ١١	٠، ٦٩	٦
	المتوسط	٢، ١٤	٠، ٦٦	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٦) أن مستوى برامج التمكين المقدمة بالمنظمات غير الحكومية للمرأة المعنفة زواجيًا (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢، ١٤)، بانحراف معياري (٠، ٦٦)، ومؤشرات ذلك وفقًا لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. التمكين الإجتماعي .بمتوسط (٢، ٢٣)، وفي الترتيب الثاني. التمكين السياسي. بمتوسط(٢، ٢١)، وفي الترتيب الثالث. التمكين الصحي. بمتوسط (٢، ١٧)، وفي الترتيب الرابع. التمكين القانوني. بمتوسط (٢، ١٤)، وفي الترتيب الخامس. التمكين التعليمي. بمتوسط(٢، ١٢)، وفي الترتيب السادس. التمكين النفسي. بمتوسط (٢، ١١)، وفي الترتيب السابع. التمكين الاقتصادي. بمتوسط (١، ٩٨)، وبهذا تكون النتائج قد أكدت (عدم صحة) الفرض الثاني للدراسة، والذي كان مؤداه. من المتوقع أن يكون مستوى برامج التمكين المقدمة للمرأة المعنفة زواجيًا(منخفض)، وذلك في ضوء اختبار صحة الفروض الفرعية المنبثقة عن الفرض الثاني للدراسة، والتي جاءت نتائجها بشكل إجمالي(متوسط).

جدول رقم (١٩) يوضح العلاقة بين الاساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية وبرامج تمكين المرأة المعنفة زواجيا

متغيرات الدراسة	التمكين الإجتماعي	التمكين السياسي	التمكين القانوني	التمكين الاقتصادي	التمكين التعليمي	التمكين الصحي	التمكين النفسي	اجمالي برامج التمكين
الأساليب الوقائية	٠، ٨٧٧**	٠، ٨٨٢**	٠، ٩٢٤**	٠، ٨٩٥**	٠، ٩٥٣**	٠، ٩١٦**	٠، ٩٣٩**	٠، ٧٨٤**
الاساليب العلاجية	٠، ٨٦٩**	٠، ٩٣٦**	٠، ٩١٧**	٠، ٨٦٨**	٠، ٨٧٩**	٠، ٨٤٩**	٠، ٩٤٧**	٠، ٨٩٥**
الأساليب الإنمائية والتأهيلية	٠، ٩١١**	٠، ٩٤٣**	٠، ٨٩٠**	٠، ٩٤٧**	٠، ٩١٨**	٠، ٨٦٩**	٠، ٩٥٣**	٠، ٧٩١**
أجمالي الاساليب لتخطيطية	٠، ٨٨٥**	٠، ٩٢٠**	٠، ٩١٠**	٠، ٩٠٣**	٠، ٩٠٠**	٠، ٨٧٨**	٠، ٩٤٦**	٠، ٨٢٣**

**دال معنوي عند مستوي(٠، ٠١) *دال معنوي عند مستوي (٠، ٠٥)

يوضح الجدول السابق رقم (١٩) وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠، ٠١) بين أستبيان الأساليب التخطيطية بمؤشراتها(الوقائية والعلاجية والانمائية والتأهيلية)، واجمالي الاساليب التخطيطية، وبين أستبيان برامج التمكين المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا بمؤشراتها للتمكين(الإجتماعي والسياسي والقانوني والاقتصادي والتعليمي والصحي والنفسي)، واجمالي برامج التمكين، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وبهذا تكون النتائج قد تحققت احصائيا من صحة الفرض الثالث للدراسة والذي كان مؤداه من المتوقع وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية وتمكين المرأة المعنفة زواجيا.

تاسعا: النتائج العامة للدراسة

١-النتائج الخاصة بالموجهات النظرية للدراسة:-

اشارت نتائج الدراسة التي اعتمدت على النظريات التالية إلى الآتي:

أ- (النظرية البنائية الوظيفية)أن العنف الأسري بشكل عام والموجه ضد المرأة المتزوجة بشكل خاص هو نتاج للظروف الأسرية والمجتمعية غير المواتية وغير الملائمة مما يؤدي لعدم التوازن والخلل في العلاقات داخل النظام الأسري، وبينه وبين الجماعات والنظم الاجتماعية المعنية بتحقيق التوازن، وخاصة نظم الرعاية الاجتماعية الكائن في المنظمات غير الحكومية المعنية بمواجهة العنف الأسري الناتج عن الخلل الوظيفي من أجل تمكين المرأة المعنفة زواجيًا من خلال برامجها المختلفة للوصول لهذا الهدف، إلا أن الأساليب التخطيطية المستخدمة في ذلك جاءت بمستوى (متوسط)، وانعكست على البرامج التمكينية كأداة لتحقيق ذلك التوازن.

ب- (مدخل التمكين) ويمثل مجموعة متكاملة من المبادئ والأبعاد والاستراتيجيات والآليات التي تستهدف مواجهة مشكلات المرأة المعنفة وإشباع احتياجاتها وتنمية قدراتها والتي تتمحور هنا في أساليب التخطيط المستخدمة لتطبيقها على أرض الواقع في صورة برامج التمكين المقدمة والتي جاءت بمستوى(متوسط) مما يستلزم معه العمل على تطوير واستخدام المزيد من هذه الأساليب الاستخدام الأمثل، وخاصة الاساليب الوقائية والإنمائية والتأهيلية وكلاهما جاء بمستوى(متوسط) وما ينعكس علي ترجمتهما لبرامج تشمل كل أبعاد ومؤشرات التمكين.

ج- (أسلوب دلفي) وهو اسلوب تخطيطي في الأصل يمثل أفضل الأساليب الاستشرافية للتنبوء بالمستقبل للوصول لتصورات للأساليب والأدوات المناسبة لتمكين المرأة المعنفة زواجيًا، بالاستفادة والاستعانة بآراء الخبراء والمتخصصين بكافة المنظمات المعنية بتمكين المراة ومناهضة العنف لإعادة صياغة الأساليب الحالية كرؤية وتصور وطريق لتحقيق الأهداف المنشودة، وامكانية ترجمتها لبرامج فعالة بتصوراتهم لاستكشاف وتحديد المشكلات والتوصل لفهم كيفية معالجتها بالأساليب التخطيطية المناسبة، سواء توفر هؤلاء بالمنظمات غير الحكومية أو بغيرها كخبراء في المجال لتحليل وتطوير هذه الأساليب والبرامج، وتحديد الحلول وفقًا للمنهجية العلمية المقننة بموضوعية وحيادية تامة، بل وبميزة اخفاء شخصياتهم والاقتصاد في الوقت والتكلفة، خاصة وأن الأساليب التخطيطية المستخدمة حاليا ككل قد جاءت بمستوى (متوسط).

٢-النتائج الخاصة باختبارات الفروض:-

أ – أثبتت النتائج (عدم صحة)الفرض الأول للدراسة والذي كان مؤداه. من المتوقع أن يكون مستوى الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غيرالحكومية في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا (منخفض)، وقد أمكن التحقق من ذلك من خلال تحديد مستوى الفروض الفرعية المنبثقة عن الفرض الأول للدراسة، والتي جاءت نتائجها بشكل إجمالي(متوسط) وهي كالتالي:-

- أن مستوى الأساليب الوقائية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا. (متوسط).
- أن مستوى الأساليب العلاجية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا. (متوسط).
- ان مستوي الاساليب الإنمائية والتأهيلية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجيا. (متوسط).

ب – أثبتت النتائج (عدم صحة) الفرض الثاني للدراسة والذي كان مؤداه. من المتوقع أن يكون مستوى برامج التمكين المقدمة بالمنظمات غير الحكومية للمرأة المعنفة زواجيًا(منخفض)، وقد أمكن التحقق من ذلك من خلال تحديد مستوى الفروض الفردية المنبثقة عن الفرض الثاني للدراسة، والتي جاءت نتائجها بشكل إجمالي (متوسط)، وهي كالتالي:

- أن مستوى برامج التمكين الاجتماعي المقدمة للمرأة المعنفة زواجيًا (متوسط).
- ان مستوي برامج التمكين السياسي المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا (متوسط).

- ان مستوي برامج التمكين القانوني المقدمة للمراة المعفنة زواجيا (متوسط).
- ان مستوي برامج التمكين الاقتصادي المقدمة للمراة المعفنة زواجيا (متوسط).
- ان مستوي برامج التمكين التعليمي المقدمة للمراة المعفنة زواجيا (متوسط).
- ان مستوي برامج التمكين الصحي المقدمة للمراة المعفنة زواجيا (متوسط).
- ان مستوي برامج التمكين النفسي المقدمة للمراة المعفنة زواجيا(متوسط).

هـ- أثبتت النتائج (صحة) الفرض الثالث للدراسة والذي كان مؤداه. من المتوقع وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية وتمكين المرأة المعنفة زواجيًا.

ج- أظهرت نتائج الدراسة أن معوقات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيا. قدجاءت بمستوي(مرتفع).

د- أظهرت نتائج الدراسة أن مقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا، قد جاءت بمستوى (مرتفع).

٣- **النتائج الخاصة بأهم المؤشرات المستخلصة لتفعيل الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية، وكذلك برامج التمكين المقدمة بها للمراة المعنفة زواجيا، وتدعيم المقترحات، ومواجهة المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف.**

أ- مؤشرات خاصة بالأساليب التخطيطية المستخدمة:-

١- الأساليب الوقائية:

- أن تصاغ الأهداف النهائية كمرشد بعد مراجعة الاهداف المستمدة من رؤية ورسالة المنظمات غير الحكومية دوريا بمشاركة الادارات أو الاقسام لإمكانية تنفيذها ومتابعتها وتقويمها.
- اتخاذ القرارات باستقلالية في ضوء التحديد الدقيق لنتائجها المحتملة واكتشاف جميع السيناريوهات الممكنة لتنفيذها.
- تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) قبل اختيار الأساليب وأدوات تطبيقها.
- إجراء المسوح أو البحوث الميدانية لتحديد أبعاد المشكلة والمتأثرين بها وخصائصهم ديموجرافيًا.
- الرجوع لنتائج البحوث الحديثة أو التقارير المتخصصة في اختيار البرامج المقترحة للتطبيق وتحديد البدائل الممكنة لها.
- تحديد الاساليب الوقائية لما يحتمل ان يحدث والاستعداد لما سيحدث بالبرامج المناسبة كاستشراف للمستقبل(اسلوب السيناريو).
- تحديد معايير لأولويات البرامج المقدمة وأماكن توزيعها جغرافيًا.
- تحليل المتغيرات الديموجرافية للفئات المستهدفة وظروف وأوضاع المجتمع لتحديد البرامج الوقائية الملائمة.

٢- الأساليب العلاجية:

- تقويم عائد البرامج المقدمة في تحقيق الأهداف الخاصة بالمنظمات غير الحكومية.
- تحليل مشاكل النساء المعنفات وامتداداتها للتعامل معها كوحدة واحدة.

- إشراك كافة الأطراف ذات الصلة من داخل وخارج المنظمات غير الحكومية في اختيار الأساليب العلاجية والادوات المناسبة لتطبيقها أو تطويرها.
- توفير فرق عمل متخصصة للتعامل مع مشكلات النساء المعنفات طبقًا لتقدير الموقف.
- تحليل مشاكل النساء المعنفات بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتقديم خطط العلاج الملائمة.
- الاعتماد على خطوات حل المشكلة كأسلوب فعال للتخطيط لعلاج مشكلات المعنفات (بتحديد المشكلة وجمع البيئات وتحديد الأهداف ووضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها).

٣- الأساليب الإنمائية والتأهيلية:

- التحليل العلمي للتقارير والإحصائيات لتحديد معدلات انتشار الظاهرة جغرافيًا كمؤشرات للعمل.
- استطلاع رأي قادة المجتمع وممثليه في اختيار الأساليب الإنمائية والتأهيلية والادوات التي تترجمها علي ارض الواقع.
- تحليل أثر السياسات على أداء المنظمات غير الحكومية المعنية بتوفير برامج التمكين للمستهدفين.
- رسم صورة وافية عن كافة البدائل التي يكون فيها تمكين المرأة المعنفة قاعدة للاهداف الاستراتيجية التنموية والبدائل الافرع الرئيسية وخيارات كل بديل افرع ثانوية.
- الاستفادة من مصفوفة القرارات في اتخاذ القرارات الرشيدة كتحديد مشكلات المعنفات زواجيا واولوياتها والموارد والبدائل والمهام لمواجهتها.

- تقدير فاعلية البرامج الحالية بالمقارنة بين التكاليف والعائد منها في تنمية قدرات المستهدفين واعتمادهم علي أنفسهم الي أقصي حد استطاع.
- الاستعانة بشجرة القرار لفهم وتوقع النتائج المحتملة قبل اتخاذ القرارات.
- تحليل العائد بالتركيز على الاهداف المحققة فعليا ومدي الانحراف عن التوقعات.

ب- مؤشرات خاصة ببرامج التمكين المقدمة للمرأة المعنفة زواجيًا:-

١- التمكين الاجتماعي.

- تنمية المهارات الحياتية لاعتماد المستفيدات على النفس ومواجهة مشاكل الحياة كمهارات الاتصال وحل المشكلة واستثمار الموارد.
- تنمية قدرات المستفيدات علي مواجهة مشكلات الأبناء وتقديم المشورة المناسبة لهم.

٢- التمكين السياسي:

- أكساب المستفيدات مهارة المطالبة بالحقوق في اطار مكافحة التمييز ضد المرأة.
- توعية المستفيدات بآليات الممارسة السياسية للمشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية.
- إكساب المستفيدات مهارات التفاوض للوصول لحقوقهم.

٣ – التمكين القانوني:

- مساعدة المستفيدات في التغلب علي المشاكل التي تحول دون تمتعهم بحقوقهم القانونية.
- متابعة المستفيدات في سير القضايا وتنفيذ الأحكام باستمرار.

- أن تتواصل هذه المنظمات غير الحكومية باستمرار مع مكاتب الاستشارات القانونية أو المؤسسات الحقوقية لحصول المستفيدات علي حقوقهم.
- توعية المستفيدات بحقوقهم في حالات البطالة أو الحصول علي العمل أو التأمين.

٤- التمكين الاقتصادي:

- توفير التدريب المهني للمستفيدات على بعض الحرف والصناعات التي يمكن أن تتلائم قدراتهم وتوفر لهم دخل مناسب.
- توفير التمويل اللازم لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة أو المساعدة الفنية أو استخراج حساب بنكي للمستفيدات بنفسها أو بالتسيق مع المنظمات التمويلية الاخري
- توفير فرص التشغيل للمستفيدات أو حصولهم على العمل بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى.
- توفير المعرفة والخبرة بالإدارة المالية للمشروعات الانتاجية الصغيرة أو تسويق منتجاتها.

٥- التمكين التعليمي:

- توفير فرص تعليمية مناسبة لمستوي استيعاب المستفيدات في اماكن مناسبة وأن يقدمها اشخاص مؤهلين.
- توفير مكتبات متخصصة للاطلاع والقراءة تتناسب مع المستوي التعليمي للمستفيدات.
- ان تساعد في حل مشكلات تسرب أبناء المستفيدات من مراحل التعليم الأساسي.

- تنمية مهارات التعامل مع الأجهزة الحديثة(الكمبيوتر)طبقًا لمستوي تعليم المستفيدات لمحو اميتهم الرقمية.

٦- التمكين الصحي:

- مساعدة المستفيدات علي إجراء العمليات الجراحية.
- مراعاة تكامل خطط العلاج لتشمل الجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية بما يناسب حالات المستفيدات.

٧- التمكين النفسي:

- مساعدة المستفيدات في التغلب علي الآثار النفسية المترتبة على المشكلة كالخوف والقلق والاكتئاب واضطرابات النوم والأكل.
- تركيز الخدمات المقدمة فعليا علي التخفيف من حدة الاضطرابات النفسية التي تواجه المستفيدات.

ج- مؤشرات خاصة بتدعيم مقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيا، والتي جاءت مرتبة طبقا لأهميتها كالتالي:-

- التقويم المستمر لعائد البرامج التمكينية والاستفادة من التغذية العكسية لتطوير البرامج المقدمة.
- اختيار الأسلوب التخطيطي الأمثل بعد التحديد الدقيق لأولويات احتياجات المعنفات زواجيا بالأسلوب العلمي.
- التركيز علي الأساليب الوقائية والإنمائية والتأهيلية كاستراتيجيات وقائية لمنع ظهور المشكلات واكتشاف وتنمية القدرات للمستهدفين.
- التحديد الدقيق لانساق الممارسة للمستهدفين من الأساليب التخطيطية بدقة.

- زيادة الموارد والمخصصات المالية وتوجيهها باستقلالية لتطوير وابتكار الأساليب التخطيطية والادوات المناسبة لتطبيقها علي ارض الواقع.
- زيادة أعداد الأخصائيين الاجتماعيين بالمنظمات غير الحكومية للتعامل مع الاعداد والحالات المتزايدة للمعنفات زواجيا بشكل مهني يشمل كافة ابعاد التمكين.
- الدراسة الواقعية لمشاكل المعنفات لتحديد الأساليب التخطيطية المثلي للتعامل معها.
- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتحديد الأساليب التخطيطية المناسبة أو تطويرها واقتراح الاستراتيجيات والتكتيكات المناسبة لتطبيقها.
- نشر المعلومات الخاصة بإمكانيات المنظمات غيرالحكومية للمعنفات زواجيا والمنظمات الاخري التي يمكن الاستفادة من دعمها ومساعدتها لهم.
- توفير الموارد البشرية بالكم والكيف المناسبين لانجاز الأهداف الحالية أو المستقبلية.
- استخدام الوسائل الإعلامية المناسبة بالمجتمع المحلي لإبراز الإنجازات والتعريف بالمشكلات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في تحقيق أهدافها.
- تقدير احتياجات المعنفات زواجيا بالوسائل العلمية للتنبوء بالبرامج التمكينية المناسبة لمقابلتها مستقبلا.
- توفير أماكن مجهزة لاستقبال المعنفات زواجيا وتقديم البرامج التمكينية اللازمة لحالة كل منهم علي حده.

د- مؤشرات خاصة بمواجهة معوقات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيًا، والتي جاءت مرتبة طبقا لأهميتها كالتالي:-

- توفير الموارد والإمكانيات اللازمة لاستيعاب الزيادة المستمرة في إعداد طالبي المساعدة.
- تطوير قواعد البيانات لتوفير معلومات دقيقة وحديثة عن المستهدفين من البرامج التمكينية.
- توفير البنية التحتية المخصصة لتقديم برامج الايواء أو التأهيل كالمباني والقاعات والأجهزة والاثاث.
- زيادة أعداد وحدات الخدمة اللازمة لتقديم البرامج التمكينية للنساء المعنفات زواجيا.
- قياس عائد البرامج التمكينية المقدمة في اشباع احتياجات المستفيدات.
- توفير التمويل اللازم للتخطيط للبرامج أو لتفعيل الأساليب الحالية وتطويرها.
- توفير الأعداد الكافية والمناسبة من العاملين أو المشرفين لتقديم البرامج التمكينية.
- اهتمام جميع المتعاملين مع المرآة المعنفة زواجيا بفحص الشكاوي والمقترحات المختلفة لهم واشراكهم في خطط العلاج لمشكلاتهم.
- تركيز بعض البرامج التمكينية المقدمة في إيجاد حلول جذرية لمشاكل المعنفات زواجيا كالفقر والامية والبطالة.
- زيادة اليات التكامل أو الشراكة مع المنظمات الحكومية والأهلية الاخري ذات الصلة بتمكين المرأة ومناهضة العنف علي المستوي الافقي والراسي.

- متابعة المستفيدات جغرافيا أو الوصول لاماكن تواجدهم.
- الاعلام عن البرامج المقدمة بوسائل كافية أو مناسبة للمستفيدات أو لثقافة وظروف المجتمع المحلي.
- تشجيع مشاركة المعنفات زواجيافي خطط العلاج أو الانشطة المقدمة أو اتخاذ القرارات المعبرة عن احتياجاتهم الحقيقية بالوسائل المناسبة لمستوياتهم الإجتماعية والتعليمية والثقافية.

مراجع البحث

- ابن منظور (١٩٩٧): لسان العرب، المجلد الثالث، الطبعة الاولي.
- احمد، نشوى توفيق (٢٠٠٤): تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية. دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، (بتصرف).
- احمد، عبير محمد عبدالحميد (٢٠٢٠): مشكلات المراة المعنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الإجتماعية في التخفيف منها، مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد التاسع والاربعون، المجلد الاول، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.
- ابو ترابه، سعاد عبدالكريم علي (٢٠٢١) العنف ضد المرأة ودور الخدمة الإجتماعية في الحد منه، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، العدد الرابع والثلاثون، كلية التربية ناصر، جامعة الزاوية بنغازي.
- احمد، درويش (٢٠١٧): الحماية القانونية للمرأة ضحية العنف، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثامن عشر، الجزائر.
- المعهد العالمي للفكر الإسلامي (٢٠١٥): الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان، دار الفتح.
- المجلس القومي للمرأة (٢٠٠٩): دراسة العنف ضد النساء في مصر، ملخص النتائج. بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية، .htt://NCW.GOV.eg
- السمالوطي، أقبال الامير (٢٠٠٧): دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة، المؤتمر السنوي لمركز تعليم الكبار بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة عين شمس.

- السمالوطي، اقبال الامير(٢٠٠٨): التخطيط بالمشاركة في مصر، القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة.
- السكري، أحمد شفيق(٢٠٠١): التخطيط الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية، طنطا، مطبعة جامعة طنطا، ٢٠٠١(بتصرف).
- السكري وعرفان، احمد شفيق ومحمود محمد(٢٠٠٦): مدخل في التخطيط للتنمية، الفيوم، دار الصفوة للنشر والتوزيع (بتصرف)
- السروجي واخرون، طلعت مصطفى(٢٠٠٨): التخطيط الاجتماعي، أسس وتطبيقات، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان
- السويدان، طارق محمد(٢٠٠٧): كيف تكتب خطة استراتيجية.
- الساعدي، رحيم محمد(٢٠١٨): إصلاح التعليم في العراق وتطبيق تقنية دلفاي في الدراسات المستقبلية، مجلة الفلسفة، العدد الثامن عشر، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.
- الصلاح والخاروف، ميس اسامة، ومحمد علي(٢٠١٥): دور وحدة الأسرة الآمنة في مؤسسة نهر الأردن في تمكين النساءالمعنفات، دراسة تقييمية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني والاربعون، العدد الثالث، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.
- المانع، اشواق سليمان(٢٠١٣): تقدير احتياجات المراة المعنفة من وجهة نظر المهنيين والخبراء الذين سبق لهم التعامل مع قضية العنف الاسري، مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الخامس والثلاثون الجزء التاسع، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.

- المسيري، نوال وآخرون(١٤٣٤هـ): مقدمة في الخدمة الاجتماعية بمنظور معاصر، الرياض، مكتبة الرشد.
- النجار، فريدة(٢٠٠٧): التجديد التنظيمي لمنظومات التعليم في القرن الحادي والعشرين، اليات الاعتماد .ادارة الجودة الشاملة التخطيط الاستراتيجي، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- بلعيد، صالج(٢٠٠١): نظرية النظم، الطبعة الاولي، الجزائر العاصمة، دار ترهونة
- بركات، وجدي محمد(٢٠٠٥): تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر، بحث منشور، المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- حيدر، وحيدة حامد(٢٠١٠): دور برامج اتحاد المرأة الأردنية في تمكين النساء المعنفات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.
- حبيب، جمال شحاتة(٢٠٠٩): الممارسة العامة. منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- حمزاوي، محمد أحمد خليل(٢٠٠٩): التخطيط لمساندة منظمات المجتمع المدني لتأدية وظائفها في ضوء التغيرات المعاصرة، مرجع دراسة وصفيه مطبقة علي منظمات المجتمع المدني بفكر الشيخ، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون، المجلد الثاني عشر، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.
- حماده، مصطفى عمر(١٩٩٨): السكان وتنمية المجتمعات الجديدة، دراسة انثروبولوجية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية (بتصرف).

- حلمي، اجلال إسماعيل(٢٠٠٣): اعادة الهيكلة الرأسمالية. تمكين أم تهميش للمرأة المصرية، دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.
- حلمي، إجلال إسماعيل(٢٠٠٦): رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المجلس القومي للمرأة، المؤتمر السادس. التمكين الاقتصادي للمرأة .طريق للتقليل من الفقر، الإسماعيلية، القاهرة، (بتصرف).
- حلمي، اجلال إسماعيل(١٩٩٩): العنف الأسري، القاهرة، دار قباء للطباعة.
- حسن، صالح(٢٠١٠): أساسيا الارشاد الزواجي والأسري، الطبيعة الاولي، عمان، دار الصفا للنشر.
- خزام، منى عطيه(٢٠١٢): إدارة المؤسسات الاجتماعية في بيئة متغيرة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- دشاش، نادية (٢٠٠٦): عنف الزوجة ضد الزوج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة.
- سرحان، محمود عرفان(٢٠١١)آليات المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة من الاندماج في تنمية المجتمع، أبحاث المعهد الربيعي الدولي الثالث، المغرب، فاس.
- شعبان، سليم شعبان(٢٠٠٩): العلاقة بين محكات تحديد الأولويات واختيار الأسلوب التخطيطي للخدمات الاجتماعية بالمنظمات الاجتماعية، بحث مطبق على إدارات التخطيط بمديريات التضامن الاجتماعي والتربية والتعليم والشباب بمحافظة

بورسعيد، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السابع والعشرون، المجلد الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلون.

- شلبي، عماد الدين عبد الحي(٢٠١٣): الآليات التخطيطية لتفعيل الإدارة الرشيدة بالجمعيات الأهلية، دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمدينة زفتي بمحافظة الغربية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الخامس والثلاثون، المجلد السابع عشر، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.
- صالح، اماني(٢٠٠٢): التمكين السياسي في الوطن العربي. الشروط والمحددات. دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة.
- عمر، وشعبان، بنور ميلاد، وخليفة مصباح (٢٠١٨)الخدمة الاجتماعية ودورها في التعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد الثامن، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم.
- عويس، محمد محمود إبراهيم(١٩٩٦): التخطيط الاجتماعي . المهام والأساليب بين التنظير والتطبيق، المؤتمر العلمي التاسع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم.
- علي، ماهر أبو المعاطي(٢٠٠٣): الخدمة الاجتماعية في مجالات الممارسة المهنية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، (بتصرف).
- عيد، نور الايمان اشرف محمد(٢٠٢١): استراتيجية التمكين كالية لمساعدة مراكز استضافة وتوجيه المراة المعنفة علي تحقيق أهدافها،

مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع والخمسون، الجزء الثالث، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان

- عبدالعزيز، وائل عبد العزيز يوسف(٢٠٢٣): العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة، مجلة دراسات في الخدمة والعلوم الإنسانية، العدد الحادي والستون، الجزء الرابع، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.
- عبد العظيم، طه حسين(٢٠٠٨): سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي. الطبعة الاولي .الإسكندرية، الدار الجامعية، (بتصرف)
- عبدالجواد، سلوي عبدالله(٢٠٠٩): استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة علي مواجهة مشكلاتها، مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السادس والعشرون، المجلد الرابع، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.
- غنيم، عثمان محمد(٢٠٠٨): التخطيط. أسس ومبادئ عامة، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع (بتصرف).
- فرحات، رانيه حكمت(٢٠٠٥): العنف ضد المرأة، مجلة هدى الإسلام، العدد الخامس، المجلد التاسع والاربعون، وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية، عمان.
- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية(٢٠٠٤): مادة (١) مجلس الشعب ج. م. ع. رقم (٨٤).
- كرادشة، منى(٢٠٠٩): سيكولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة، الطبعة الاولي، جامعة اليرموك، الأردن.
- مجمع اللغة العربية (بدون .ت): المعجم الوسيط، القاهرة، المجلد الاول.

- معلوف، لويس(١٩٩٣): المنجد في اللغة والإعلام، بيروت، المطبعة الكاثوليكية.
- Angeli، Dave's,(2013):Strategic Aliance away for world for violence against women, tatainstiture of social seinces Mumbai, india
- Aganst women in Nsuka education zine , enugustate Nigeria, U.S., China education , Review, 3 (4)
- Brilliant.L, Eleannor(1993) Voluntarism in Encyclopesia of social work. 19 th U.S.A. NASW
- Daniela,Velte & EL .At (2006)The euren del scenarios, edurop's energy system by 2030, working document version 1,7 Institut Fur zukun frsstudien and techanologie bewtrung, werkstatt berichte institure for future studies and tecnnology assessment berlin,
- Ellsberg.M&Morton.M&Arango .D&gennar F.&Kiplesun d.s&Contreras.M (2014)Violence against women and girls,prevention of violence against women and gairls, what doesthe evidence says,. Http ://ds.doi.org
- Hawkins&Eklund ,Bcrtara, Susan، Eklund(1990)Planning processes cutcomes for An aging population with development disabilities , Journal of mental Refardation. Vol 28, No1
- Illy&Dubois, Karla Krogsrud,Brenda(2011)Social work an empowering profession , Boston, Allyin and dbacon
- Knott، J,paul(2006)Atypology of strategy Tool Application management decision , Journal, Vol. 44 , N. 5

- Mishra، Cuman(2016)Hepsychological facets of women empowerment at her work place, international Journal of Recent Trends in Journal id Recent trends In engineering research,vol2
- Moser's(2014(gender planning and development Revisiting deconstructing and reflecting London caren levy and Barbara Lipietz
- Moward,Jones(1990)Social work welfat In Third word development, macmikllan education London
- Oyeoku، E & Meziobi. D. Zegbe. N. & Obliquely (2013)Public sensitization as stool for preventing domestic violence
- Patel، L&srivastatava,K(2006)Communily mobilization gender equality and resource mobilization in adult education, international, Ournal of educational development. (26)
- Scott&John,fulcher.j,(2002)sociology، second edition, oxford press. scott&John,fulcher.j,(2002)sociology، second edition, oxford press
- Thakur.S.R &Ngarwak.Y.O(2003)Concepts and terms in educational planning , Agudude book, National institute of education al Planning and Hdministration, New Delhi, taojin,Boryung، Jusit (2003)In incorporating non statistics, into Delphi studies In Librar yond information Science information, Research aninterna, tonal Electronic Journal.